التقـريـر الشهــري

تقرير الحالة الإيرانية

أغسطس 2022

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

WWW.RASANAH-IIIS.ORG

تقرير الحالة الإيرانية

أغسطس 2022

www.Rasanah iiis.org

Rasanahiiis info@rasanahiiis.com +966112166696

ردمد: 1658 8320

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون إشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

المحتويات

الملخص التنفيذي 3
الشأن الداخلي 7
الملف الأيديولوجي 8
أولًا: استقالة المرجع الحائري.. الدلالات والأبعاد 8
ثانيًا: اغتيال سلمان رشدي والمسؤولية الإيرانية 10
الملف السياسي 12
أولًا: في عامها الأول..
انتقادات تطال الحكومة من «المحافظين» قبل «الإصلاحيين» 12
ثانيًا: إشادة المرشد و«المتشددين» برئيسي وحكومته 14
الملف الاقتصادي 16
أولًا: الوعود الانتخابية والفكر الاقتصادي لحكومة رئيسي 16
ثانيًا: الوضع الاقتصادي بعد عام من تولّي حكومة رئيسي 17
ثالثًا: مآلات الأوضاع الاقتصادية 20
الملف العسكري 22
أولًا: الأسلحة الإيرانية في مسارح الصراع الروسي-الأوكراني 22
ثانيًا: الاهتمام الإيراني المتزايد بالطائرات المسيّرة 24
ثالثًا: القرصنة البحرية الإيرانية 25
رابعًا: الاستهداف الإسرائيلي لمستودع الصواريخ الإيرانية في سوريا 26
الشأن العربي 29
إيران ودول الخليج 30
أولًا: عودة السفراء الخليجيين إلى طهران 30
ثانيًا: الحوار السعودي-الإيراني وسط الغموض السياسي للوسيط العراقي 33
إيران واليمن 36
أولًا: تمديد الهدنة العسكرية بين التحديات وفرص إحلال السلام 36
ثانيًا: أحداث شبوة وموقف مجلس القيادة الرئاسي 37
ثالثًا: ملامح استغلال الحوثي لأحداث شبوة 38
إيران والعراق 40
أولًا: دلالات الاشتباكات المسلحة الشيعية-الشيعية بـ«المنطقة الخضراء» 40
ثانيًا: دلالات ورسائل القرار «الصدري» للداخل والخارج 41
ثالثًا: رهانات التحالفات الشيعية في التصعيد باتجاه الاشتباكات المسلحة 42
رابعًا: ملامح الموقف الإيراني من التصعيد الشيعي-الشيعي بالعراق 43
خامسًا: اتجاهات المشهد العراقي في ضوء الأزمة بين «التيار» و«الإطار» 44
إيران وسوريا 46
أولًا: دلالات التصعيد الأمريكي-الإسرائيلي مع إيران في سوريا 46
ثانيًا: التقارب التركي-السوري والموقف الإيراني 48
الشأن الدولي 51
إيران والولايات المتحدة 52
أولًا: التعاطي الأمريكي والإيراني مع المقترح الأوروبي لإحياء الاتفاق النووي 52
ثانيًا: الاحتفاظ المتبادل بأوراق الضغط 53
ثالثًا: تعزيز التحالفات والتحرُّكات المضادَّة 55
رابعًا: الدلالات والنتائج 55
إيران وأوروبا 58
أولًا: توترات جديدة في العلاقات السويدية-الإيرانية 58
ثانيًا: الاتفاق النووي الإيراني بين الاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية 59

الملخص التنفيذي

أحداث متسارعة شهدتها الساحة الإيرانية خلال شهر أغسطس 2022م، فعلى الصعيد الداخلي ألقى قرار المرجع الديني آية الله كاظم الحائري بعدم التصدي للمرجعية في العراق ومطالبته بتقليد مرجعية المرشد الإيرانيّ علي خامنئي، فضلًا عن الانتقادات التي طالت الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بمناسبة مرور عام على حكومته، بظلالها على ثلاثة ملفات داخلية هي: الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي. أمّا الملف العسكري فقد خيَّم عليه استمرار إيران في الترويج لطائراتها المسيَّرة بعد الكشف مؤخرًا عن نقل عدد من هذه الطائرات إلى روسيا، فضلًا عن المناورة العسكرية التي أجرتها إيران بالطائرات المسيَّرة وعمليات القرصنة البحرية التي مارستها إيران في البحر الأحمر وبحر عُمان. وعن عَلاقات إيران مع محيطها العربي والدولي، فقد تمثَّل أبرز وأهمّ التفاعلات في عودة سفيرَي الكويت والإمارات إلى طهران، واندلاع اشتباكات دامية بين أنصار «التيار الصدري» وأنصار «الإطار التنسيقي» في العراق، وإعلان زعيم التيار مقتدى الصدر اعتزاله السياسة نهائيًا، والتصعيد بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل في سوريا، وتفاعل الولايات المتحدة وإيران مع المقترح الأوروبي من أجل إحياء الاتفاق النووي، وتحذيرات أوروبا لإيران من التسويف في مفاوضات فيينا.

داخليًا وعلى المستوى الأيديولوجي، أعلن المرجع الديني الشيعي آية الله كاظم الحائري عدم استمراره في التصدي للمرجعية، وأمَر أتباعه ومعظمهم من داخل «التيار الصدري» بتقليد مرجعية المرشد الإيراني علي خامنئي، وبالتالي يكون قد أحرج «التيار الصدري» الذي بينه وبين النظام الإيراني وأذرعه في العراق خصومة سياسية ومعرفية، كما كان بين محمد الصدر والنظام الإيراني أيضًا. لكن الصدر الابن حاول أن يخرج من أزمة الشرعية تلك التي حاول الحائري وضعه فيها، وأعلن مقتدى أنّ النجف هي المرجعية الأكبر عبر التاريخ، في محاولة لتوجيه أتباعه نحو النجف.

في سياق آخر، تعرَّض الكاتب سلمان رشدي لمحاولة اغتيال من أحد الأشخاص الشيعة المرتبطين بالحرس الثوري و«حزب الله»، مما أعاد إلى المشهد فتوى الخميني التي طالب فيها بإعدام رشدي عام 1989م، لكن المصالح الغربية في إيران، ومحاولة إحداث توازن بين الإسلام السنّي والشيعي في المنطقة، تحولان دومًا دون تعامل غربيّ صارم وحاسم مع العنف الإيراني في المنطقة والعالم.

سياسيًا، تعرضت حكومة إبراهيم رئيسي لانتقادات شديدة من كل القوى السياسية، بمن فيهم «المحافظون» الذين طالما دعموه قبل وبعد الانتخابات الرئاسية، وجاءت هذه الانتقادات بمناسبة مرور عام على عمر الحكومة، إذ يرى المنتقدون أن أداء رئيسي ووزراءه كان ضعيفًا للغاية خلال هذه الفترة، وطالبه آخرون بتقديم استقالته إذا لم يكن قادرًا على حل المشكلات الاقتصادية والأزمات الخارجية، فيما وصف فريق ثالث الحكومة بأنها الأضعف في تاريخ إيران. إخفاقات رئيسي خلال العام الأول لحكومته قادت بعض «المحافظين» للمطالبة بإقالة محمد مخبر نائب الرئيس الإيراني لفشله في وقف ارتفاع معدلات الفقر والتضخم. ورغم هذه الانتقادات فإن المرشد علي خامنئي أشاد بأداء إبراهيم رئيسي وقال إنّ الحكومة نجحت في إحياء أمل وثقة الشعب وحالت دون ارتهان البلاد للخارج، واهتمت بالشعارات الثورية مثل العدالة ودعم المستضعفين ومناهضة الاستكبار العالمي. وجاءت هذه الإشادة في وقتٍ تجاهَلَ فيه خامنئي التراجع المتواصل للوضع الاقتصادي وزيادة معاناة المواطنين يومًا بعدَ يوم، ما يعني أنها كانت محاولة من المرشد لتلميع صورة رئيسي أمام الرأي العام الإيراني، ورسالة لـ«المحافظين» الذين كثفوا انتقادهم للحكومة خلال الفترة الأخيرة، بضرورة دعمها وتجاهل إخفاقاتها.

على المستوى الاقتصادي، لم تتمكن حكومة إبراهيم رئيسي من تنفيذ عدة وعود اقتصادية خلال العام الأول من الحكم، علاوة على اضطرارها إلى الانقلاب على بعض المعتقدات الهامة للمعسكر «المتشدد» بعد قرار إلغاء الدعم عن الغذاء، فازداد الوضع المعيشي للمواطن صعوبةً، ووصل التضخم وتدهور العملة إلى أرقام قياسية. ورغم تمكّن الحكومة من زيادة صادراتها النفطية وغير النفطية قليلًا، فإنها لا تزال تواجه ضائقة مالية.

في الملف العسكري لا تزال إيران تروّج لطائراتها القتالية المسيَّرة بعد الكشف عن نقل عدد غير معروف من هذه الطائرات إلى روسيا، وذلك بغرض استخدامها في الحرب الروسية-الأوكرانية. وفي هذا الصدد كشف قائد الحرس الثوري اللواء حسين سلامي أن دولًا أخرى بصدد شراء المنتجات العسكرية الإيرانية، بما فيها هذه المسيرات. لكن يبدو أن

الروس غير راضين عن مدى دقة هذه المسيرات وأنظمة التحكم والقيادة فيها. ومن ناحية أخرى أجرت إيران مناورة عسكرية بالطائرات المسيَّرة، استُخدمت فيها أنواع مختلفة من الطائرات المسيَّرة الإيرانية مثل «مهاجر» و«أبابيل» و«آرش» والنسخ الإيرانية لطائرات مسيَّرة إسرائيلية وغربية على سواحلها في الخليج العربي وبحر عُمان. وفي حدث ثالث استولت إيران على طائرة مسيَّرة في البحر الأحمر بحجّة تهديد أمن الملاحة البحرية، كما استولت على سفينتين أمريكيتين بلا طاقم قبل أن تطلق سراحهما، بحجّة أنهما سفينتان مهجورتان في طرق الشحن الدولية وتهددان الملاحة الدولية، لكن القيادة المركزية للبحرية الأمريكية نفت المزاعم الإيرانية.

العَلاقات الإيرانية-العربية كانت حافلة بالأحداث، خصوصًا العَلاقات الخليجية-الإيرانية التي شهدت تطوّرًا لافتًا خلال شهر أغسطس، إذ أعادت الكويت والإمارات سفيرَيهما إلى طهران بعد سحبهما عقب حادثة اقتحام السفارة السعودية بطهران عام 2016م. وأعلن البلَدان أن الخطوة تأتي في إطار توسيع العَلاقات الثنائية ودفعها إلى الأمام. ورغم حرص إيران على عودة العَلاقات مع دول الخليج، فإنها لا تزال تتصرف كأنها لم تكُن بحاجة إلى تعديل سلوكها، وأن دول الخليج هي التي أدركت خطأ سياساتها ولذلك أقدمت على إعادة عَلاقاتها الدبلوماسية مع إيران. وعلى مستوى الحوار السعودي-الإيراني، وصف الرئيس الإيراني لدى استقباله وزير الخارجية العراقي جولات الحوار السابقة التي أُجريت بوساطة عراقية بأنها كانت مفيدة. ورغم الأزمة التي يمرّ بها العراق هذه الفترة فإنّ العراقيين ينظرون إلى الحوار السعودي-الإيراني على أنه إنجاز عراقي، وأن نجاحه سيدفع بالعراق للعودة إلى دوره الريادي في المنطقة. لكن التحولات التي يشهدها العراق، وعدم اتضاح الرؤية، قد يقودان كلًّا من السعودية وإيران للتريث إلى حين هدوء الأوضاع في العراق، وقد تتدخل دول أخرى كقطر وسلطنة عُمان للعب دور الوسيط. إضافة إلى ذلك فإنّ مباشرة سفيرَي الكويت والإمارات، اللذين عادا مؤخرًا إلى طهران، مهامّهما قد يمكّنهما من لعب دور تنسيقيّ بين الرياض وطهران لاستكمال الحوار إلى حين عودة العراق إلى ممارسة دوره في هذه القضية.

بالنسبة إلى اليمن، يعبّر انتهاك الميليشيات الحوثية للهدنة العسكرية التي جرى تمديدها للمرة الثانية مع مطلع شهر أغسطس 2022م عن موقف الحوثيين الرافض لعملية السلام في اليمن. وخلال الفترة الأخيرة واصل الحوثيون سياسة استغلال الموارد الاقتصادية للتحشيد العسكري وإجراء الاستعراضات العسكرية للفّ الميليشيات بهالة إعلامية واستقطاب مزيد من المغرر بهم. ومن جانب آخر كشفت تصريحات قادة الميليشيات المتعلقة بأحداث شبوة الدامية، ومحاولة استمالة بعض المكونات لصفوفها، عن رغبة الحوثيين في استمرار الصراع عبر تأجيج الخلافات بين المكونات اليمنية وخلط الأوراق بما يخدم مصالحها وتوجهاتها.

ودخل العراق مرحلة بالغة الخطورة باندلاع الاشتباكات الدامية بين أنصار «التيار الصدري» وأنصار «الإطار التنسيقي» الذي تدعم إيران بعض تحالفاته، وذلك بعد ساعات قليلة من إعلان زعيم التيار مقتدى الصدر اعتزاله السياسة نهائيًا، وتوقف التصعيد المسلح، الذي أسفر عن قتلى وجرحى بالمئات. ورغم استجابة أنصار الصدر مناشدته بالانسحاب

الفوري من «المنطقة الخضراء» خلال 60 دقيقة، فإنّ تطوّرات المشـــهد لا تنبئ بتسوية بين «التيار» و«الإطار» في ظل تمسك كل تحالف بشروطه، ما ينذر بتجدد الاشتباكات أو بتجدد الاحتجاجـــات المفضية إلى الفوضى، الأمر الذي يؤكـــد أن الأزمة الراهنة أعمق بكثير من وصفها بالانسداد السياسي، وأن الصدر قد فرض من جديد كلمته وأكد أنه رقم صعب لا يمكن تجاوزه في المعادلة العراقية.

وعلى الصعيد الســـوري، تمرّ الساحة السورية بمرحلة معقدة، إذ صعّدت إيران قصفها لقاعـــدة «التنف» الأمريكيـــة في المناطق الســـورية المختلفة، لتردّ عليهـــا الولايات المتحدة الأمريكية وإســـرائيل عبر استهداف بعض المواقع الإيرانية الحساسة في سوريا. وفي إطار آخر ســـعت إيران -بجانب روسيا- خلال الأشـــهُر القليلة الماضية إلى جذب الجانب التركي إلى جانبهما مع محاولات للضغط عليه من أجل إثنائه عن القيام بعملية تركية على الحدود الشـــمالية الســـورية، وهو ما نجحت فيه إيران حتى الآن بتأخير هـــذه العملية ودفع أنقرة إلى تليين موقفها من الحكومة الســـورية، لكن هذا النجاح قد تكون له تبعاته مستقبلًا على الجانب الإيراني.

على الصعيد الدولي، شهدت التفاعلات بين الولايات المتحدة وإيران تحولات مهمة على أثـــر تفاعل الطرفين مع المقترح الأوروبي من أجل إحيـــاء الاتفاق النووي، إذ قدّم الطرفان الأمريكـــي والإيراني تنازلات مهمّة بشـــأن القضايا الخلافية، وبالتالي شـــاعت أجواء من التفـــاؤل بحيث تتوقع الأطراف قـــرب الوصول إلى اتفاق يمهد الطريـــق للعودة إلى إحياء الاتفاق النووي في غضون أربعة أشهُر من بداية تطبيق هذا الاتفاق، لكن نظرًا إلى التاريخ الطويل من انعدام الثقـــة فإنّ الطرفين يتحركان بحذر، ويحتفظ كل منهما بأوراق الضغط التـــي تعزز مركـــزه التفاوضي، ولأن المفاوضات لا تخص القضية النووية وحســـب، فإن كل طرف يواصل إســـتراتيجيته من أجـــل الحفاظ على مصالحه، وتعزيز نفـــوذه في مواجهة الآخر. يظهر ذلك في تأكيد إيران احتفاظها بمكتســـباتها النووية، بل تعزيز هذه المكتسبات بتشـــغيل مزيد من أجهزة الطرد المركزي المتطوّرة، فضـــلًا عن متابعة التحالفات مع القوى المناهضة للولايات المتحدة على الســـاحة الدولية، لا سيّما روسيا والصين، وكذلك مواصلة خططهـــا في تحييـــد أثر العقوبات وحل مشـــكلات إيران بمعزل عن الاتفـــاق النووي، في الوقت نفســـه الذي تتحرك فيه الولايات المتحدة بإستراتيجيات موازية لمسار الدبلوماسية لردع إيران، ومواجهة سلوكها الإقليمي وبرنامج الصواريخ الباليستية، وسلوكها العدائي في مناطق التماس.

أمّا العَلاقات الإيرانية-الأوروبية فقد شهدت توترات على مستويات متعدّدة، على رأسها التوترات مع السويد وبلجيكا إزاء ملفّات قضائية وتبادلٍ السجناء، فقد دفع التعنت الإيراني البرلمانَ البلجيكي إلى التصديق على معاهدات مثيرة للجدل بهدف إطلاق سراح مواطنيها المحتجزين في الســـجون الإيرانية. وعلى صعيد المحادثـــات النووية، حذّر الاتحاد الأوروبي طهران من التسويف في مفاوضات فيينا لإحياء الاتفاق النووي. وفي الملف النووي انتقدت «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» إيران بســـبب عدم امتثالها للضمانات المنصوص عليها في اتفاقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

الشـــأن الداخلـــي

في الشأن الداخلي الإيراني تناول تقرير شهر أغسطس 2022م أربعة محاور، جرى تخصيص الملف الأيديولوجي لمناقشة استقالة المرجع كاظم الحائري، ودلالات وأبعاد محاولة اغتيال سلمان رشدي والمسؤولية الإيرانية. في الملف السياسي جرى تناول الانتقادات التي تعرَّض لها إبراهيم رئيسي بمناسبة مرور عام على الحكومة، ثم إشادة المرشد علي خامنئي و«المتشددين» برئيسي وحكومته. أما الملف الاقتصادي فقد ناقش ثلاثة مواضيع أساسية، هي: الوعود الانتخابية والفكر الاقتصادي لحكومة رئيسي، والوضع الاقتصادي بعد عام من تولي حكومة إبراهيم رئيسي، ومآلات الأوضاع الاقتصادية. فيما ناقش الملف العسكري أربعة عناوين أساسية، هي: الأسلحة الإيرانية في مسارح الصراع الروسي-الأوكراني، والاهتمام الإيراني المتزايد بحرب المسيَّرات، والقرصنة البحرية الإيرانية، وأخيرًا الاستهداف الإسرائيلي لمستودع الصواريخ الإيرانية في سوريا.

الملف الأيديولوجي

يرصد الملف الأيديولوجي التطوّرات المتعلّقة بالنُّخب الدينية الشيعية عمومًا، والإيرانية على وجه الخصوص، وأثرها في المشهد الديني والسياسي في إيران، وانعكاساته على الجماعة الشيعية في الإقليم.

وتناوَل الملف الأيديولوجي للشهر الفائت مسألتين، الأولى: إستراتيجية مواجهة الإرهاب في خطاب القادة المشاركين في قمة جدة يوليو 2022م، والثانية: استمرار مشكلة الحجاب في إيران وتفاقمها، وموقف السلطة منها.

ويتناول ملف أغسطس 2022م مسألتين أيضًا، الأولى: بيان المرجع كاظم الحائري، الذي أعلن فيه عدم الاستمرار في التصدر للمرجعية، وأبعاده وسياقاته الحوزوية والسياسية، وتأثير ذلك في التحولات والتحالفات في المشهد الشيعي العراقي، والثانية: محاولة اغتيال الكاتب سلمان رشدي، والمسؤولية الإيرانية المباشرة حيال ذلك.

أولًا: استقالة المرجع الحائري.. الدلالات والأبعاد

أعلن المرجع الشيعي آية الله كاظم الحائري عدم الاستمرار في التصدي/التصدُّر للمرجعية بسبب مرضه، وطلب من مقلِّديه تقليد مرجعية خامنئي، المرشد الإيراني، ونوَّه في بيان الاستقالة بأنه تتلمذ على يد محمد باقر الصدر، قائلًا: «وبعدما وفقني الله تعالى للتتلمذ على يد أستاذي آية الله العظمى السيد الشهيد محمد باقر الصدر (رضوان الله تعالى عليه) تحمّلتُ هذه المسؤولية، وبذلتُ قصارى جهدي لتحقيق الأهداف التي استُشهد من أجلها بحدود استطاعتي»[1]. وهو يريد أن يؤكد بهذه العبارة أنه الوريث الشرعي لإرث باقر الصدر، أما غيره ممن ينتسبون إلى الصدر، مثل مقتدى الصدر، فليسوا مؤهَّلين علميًّا، ولم يصلوا إلى درجة الاجتهاد، كما قال في بيانه.

ثم نصح مقلِّديه عدة نصائح، جاء على رأسها طاعة خامنئي، قائلًا: «على جميع المؤمنين إطاعة الولي قائد الثورة الإسلامية سماحة آية الله العظمى السيد علي الخامنئي، فإنه الأجدر والأكفأ على قيادة الأمّة وإدارة الصراع مع قوى الظلم والاستكبار»[2].

وهذه الرسالة يهدف من ورائها، كما يرى البعض، إلى نزع الشرعية عن التيار الصدري، فالتيار الصدري يُقلِّد الحائري اتّباعًا لوصية آية الله محمد محمد الصدر (والد مقتدى). وجدير بالذكر أن الحائري هو من بارك تأسيس جيش المهدي، وهو أول من وصف مقتدى

---

(1) وكالة أنباء الحوزة، آية الله السيد كاظم الحائري يُعلِن عدم استمراره في المرجعية بسبب المرض، (29 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 29 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3pPGAQL

(2) المرجع السابق.

بـ«حجـــة الإســـلام»، وبالتالي فإن الحائري عندما ينصح أتباعـــه، وأغلبهم من المنتمين إلى التيار الصدري، باتباع مرجعية خامنئي فهو بذلك يخلق أزمة كبيرة داخل «التيار»، وبالتالي تنتقل الأزمة السياســـية بين التيار الصدري والإطار التنســـيقي إلى أزمة دينية داخل التيار نفسه.

وهاجم الحائري حوزة النجف ومقتدى الصدر، ففي ما يخصّ مقتدى الصدر فقد اتهمه بفقدان أهلية الاجتهاد وعدم توفُّر شروط القيادة فيه. وفي هجوم على النجف دون التصريح باســـمها، قال الحائري: «أوصي جميع المؤمنين بحشـــدنا المقدَّس، ولا بد من دعمه وتأييده كقوة مستقلّة غير مدمجة في سائر القوى»، وهو بذلك يخالف دعوات النجف المستمرة إلى إدماج الحشد الشعبي في المؤسسات الأمنية العراقية.

وقد أدرك مقتدى الصدر أن استقالة الحائري من المرجعية موجَّهة في المقام الأول إليه، ورفـــع غطاء الشـــرعية الدينية والمذهبية عنه وعن «تياره»، لذا ســـارع مقتدى الصدر ببيان اســـتقالة من المشهد السياســـي برمته، قال فيه: «فإنني الآن أُعلن الاعتزال النهائي وإغلاق كل المؤسسات، إلا المرقد الشريف، والمتحف الشريف، وهيئة تراث آل الصدر الكرام.. والكل في حِلّ منّي»[1]. لكنه ردّ على الحائري في بيان استقالته، وهاجمه بقوله: «يظن كثيرون، بما فيهـــم الســـيد الحائري (دام ظلّه)، أن هذه القيادة جـــاءت بفضلهم أو بأمرهم. كلّا، إنّ ذلك بفضل ربّي أولًا، ومن فيوض السيد الوالد (قُدِّس سرُّه)، الذي لم يتخلَّ عن العراق وشعبه»[2].

ولكـــي يخرج الصدر مـــن المأزق الذي وضعه فيه الحائري، نفـــى أيّ فضل للحائري في شهرته، أو جماهيرية تياره، وعزا تلك المقبولية والشهرة إلى والده محمد الصدر، الذي لم يتخلَّ عن العراق، حسب مقتدى الصدر، بخلاف الحائري الذي يعيش في قُم.

ثم أراد مقتدى أن يهوِّن من شـــأن اعتزال الحائـــري وأن يتحصن بالنجف، بقوله: «على الرغم من اســـتقالته فإن النجف الأشرف هي المقرّ الأكبر للمرجعية، كما هي الحال دومًا». ثم أبرز زهده في السياســـة، وتحصُّنه بفريضة الأمر بالمعروف المركزية في المذهب، قائلًا: «إننـــي لـــم أدّع يومًا العصمة أو الاجتهاد، ولا حتى (القيادة)، إنما أنا آمرٌ بالمعروف وناهٍ عن المنكر، ولله عاقَبة الأمور.. وما أردت إلا أن أقوّم الاعوجاج الذي كان السبب الأكبر فيه هو القوى السياســـية الشـــيعية، باعتبارها الأغلبيَة، وما أردت إلا أن أقرِّبهم إلى شـــعبهم، وأن يشعروا بمعاناته»[3].

لكـــن الأهمّ فـــي بيان الصدر أنه ذهب إلـــى أن بيان الحائري ليس بمحـــض إرادته، بل بممارســـة ضغوط عليه من قِبَـــل الإيرانيين، وبالتالي فإن الحائري إذا كان يريد تســـقيط الصدر وتجريده من شرعيته، فإن الصدر واجه الصدود بصدود، والتسقيط بتسقيط.

ومـــن المرجَّـــح أن ينتقل التيار الصدري إلى تقليد مرجعية النجف في ما اســـتُحدث من مســـائل، ويبقوا على تقليد آية الله محمد الصدر في المســـائل القديمة، لا سيما أن محمد

---

(1) الصفحة الرسمية للمكتب الخاص لسماحة السيد مقتدى الصدر على «فيسبوك»، (29 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 01 سبتمبر 2022م. https://bit.ly/3TxbD1q

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

الصدر أوصى قبل موته أتباعه بتقليد الحائري أو الشيخ الفياض، وبالتالي فإنّ الصدر والصدريين ربما ارتأوا في بيان الحائري فرصة للتخلص من عبء تقليد الحائري الموالي لطهران على طول الخط، ومِن ثَمّ وجود مساحة أمام «التيار» للمناورة والتحالف مع النجف. وفي هذا السياق جاءت زيارة وفد المرجعية العليا، مرجعية السيستاني، إلى مجلس عزاء «ثورة عاشوراء»، ليفهمها التيار الصدري على أنها دعمٌ له ضد خصومه[1].

ثانيًا: اغتيال سلمان رشدي والمسؤولية الإيرانية

طَعَنَ شابٌّ أمريكي من أصل لبناني، يُدعى هادي مطر، الكاتبَ سلمان رشدي في عدة مناطق بجسده، وأصابه في الكبد والعين، ثم ظهرت تقارير تشير إلى ارتباط ذلك الشاب بحزب الله والحرس الثوري الإيراني. ويبدو أن هذا الشاب كان ينفِّذ فتوى للخميني أصدرها سنة 1989م[2]، فقد أصدر الخميني في ذلك العام فتوى بقتل الكاتب سلمان رشدي، بسبب ما جاء في كتابه «آيات شيطانية»، الذي صدر في سبتمبر 1988م[3]، وجاء في الفتوى: «أُعلن للمسلمين الغيارى في أنحاء العالم بأن مؤلِّف كتاب (الآيات الشيطانية) الذي دُوِّن وطُبع ووُزِّع بهدف معاداة الإسلام والرسول والقرآن، وكذلك الناشرون المطلعون على فحوى الكتاب، يُحكَم عليهم بالإعدام. أطلب من المسلمين الغيارى المبادرة إلى إعدام هؤلاء على وجه السرعة أينما وجدوهم، كي لا يجرؤ أحد بعد ذلك على الإساءة إلى مقدسات المسلمين. إنّ كل من يُقتَل في هذا الطريق يُعتبر شهيدًا إن شاء الله. وإذا كان بوسع أحد العثور على مؤلِّف الكتاب ولا يستطيع إعدامه فليُطلِع الآخرين على مكانه لينال جزاء أعماله»[4]. ولم يكتفِ الخميني بتلك الفتوى، بل سدَّ باب التوبة بقوله: «إنّ سلمان رشدي حتى لو تاب وأضحى زاهدَ عصره فإنه يجب على كل مسلم أن يجنِّد روحه وماله وكل همّه لإرساله إلى الدرك الأسفل». وأكد علي خامنئي المرشد الحالي في 2017م سريان ذلك الحكم وعدم بطلانه[5].

ومدحت صحيفة «كيهان» الإيرانية منفِّذ الهجوم بالقول: «مبروك لهذا الرجل الشجاع المدرك للواجب، الذي هاجم المرتد والشرير سلمان رشدي»[6]. وأثنى أحد رجال الدين المقربين من حزب الله على منفِّذ الهجوم، لأن سلمان رشدي في نظره «محارب» وليس مرتدًّا فقط[7].

---

(1) عربية Rudaw، المرجع الأعلى علي السيستاني يبعث وفدًا لمجلس عزاء «شهداء ثورة عاشوراء» المقام في النجف، (01 سبتمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 03 سبتمبر 2022م. https://bit.ly/3L0mBsB

(2) الجزيرة نت، أمامه وقت طويل قبل التعافي.. رواية جديدة لتفاصيل الهجوم على سلمان رشدي، (15 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3RgF9ah

(3) إيران إنترناشيونال، محاولة اغتيال سلمان رشدي.. إصلاحيو إيران بين الصمت والدفاع عن فتوى الخميني، (13 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 29 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3AuokBp

(4) موقع روح الله الموسوي الخميني، سلمان رشدي حتى لو تاب يجب على كل مسلم أن يرسله إلى الدرك الأسفل، (13 فبراير 2022م)، تاريخ الاطلاع: 29 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3PWEHfG

(5) سي إن إن، بـ2017 خامنئي علّق على فتوى إهدار دم سلمان رشدي.. هذا ما قاله، (13 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 أغسطس 2022م. https://cnn.it/3cv9x1o

(6) الجزيرة نت، وكيل أعمال سلمان رشدي يكشف عن الحالة الصحية للكاتب.. وحزب الله يرفض التعليق، (13 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 29 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3CMvDaa

(7) يوتيوب، الشيخ حسين زين الدين يؤدب جريدة الأخبار ويرد الشبهات حول قضية سلمان رشدي، (17 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 27 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3RdVuwt

وثمة دلالات في فتوى الخميني التي أدت إلى هذا الهجوم على رشدي، ينبغي ملاحظتها، ففتواه لم تنحصر في «إعدام» رشـدي فقط، بل شمل في فتواه جميع من عاونه من قائمين على دور النشر والطباعة والمكتبات التي تبيع، ونحو ذلك. ثم وجَّه أوامره إلى «كل» المسلمين في الشرق والغرب، وليس إلى الحكومات ولا المؤسسات، بل إلى العامّة ليسارعوا بـ«إعدام» هؤلاء جميعًا «أينما وجدوهم»، أي سـواء وُجِدوا في بلدٍ إسـلامي أو غير إسلامي، وبالتالي فتح الباب أمام ممارسة العنف خارج نطاق الدول ومؤسساتها الرسمية، مع ما يقتضيه هذا من تشـويه سمعة الإسلام والمسـلمين باعتبارهم ضد القوانين والأعراف الدولية. ولا يوجد فـارق حقيقي بين هذا التوجُّه وما تفعله «داعش» و«القاعدة» من قتل وسـفك للدماء، دون أي محاكمات حقيقية. وخطابه لكل المسـلمين فيه أيضًا اسـتعلاء، باعتباره مرشدًا لجميع المسلمين وليس للإيرانيين فقط، أو «ولي أمر المسلمين»، كما يردّد الإعلام الإيراني دائمًا[1].

خلاصة

جـاء قرار المرجع آية الله كاظم الحائري بعدم الاسـتمرار في التصـدي للمرجعية الدينية وسـيلةَ ضغـط على مقتـدى الصدر، كون الحائري أحـد أبرز تلامذة باقـر الصدر، إضافةً إلـى وصية آيـة الله محمد الصدر أتباعه بتقليد الحائري مِن بَعده، ما وضع مقتدى الصدر و«تياره» في مأزق بخصوص شـرعيته الدينية والمذهبية، ومِن ثَمّ شـرعية عمله السياسـي، فما كان منه إلا أن أعلن هو الآخر استقالته من العمل السياسي برمّته. وليس هذا بعيدًا عن أيدي إيران، فإنّ ما حدث ينعكس على الموالين لطهران في العراق، وبالتالي تعتقد إيران أنه سيمثل مكسبًا لأطرافها التي تعيش مأزقًا بسبب غلبة التيار الصدري وجماهيريته.

لكـن قـد يرجع بيان الحائري وما تبعه من آثار بالنفع علـى التيار الصدري، إذ إنه اليوم يمكنـه التخلص من تقليد مرجع مُوالٍ لطهران، والتوجُّـه صوب النجف، ما ينعكس إيجابيًّا على «التيار» بوجود مسـافة له للمناورة، وبتمتين تحالفه مع النجف، ولإبراز عراقيَّة وعروبة «التيار»، مع ما لذلك من تبعات لا شك، كاتساع المسافة بين إيران و«التيار»، وتكثيف جرعة تشويه التيار مذهبيًّا مِن قِبَل الولائيين، حتى اعتبره بعض خصومه تارة «تيارًا عميلًا»، وتارةً «تيارًا خارجيًّا».

علـى جانب آخر، حـاول أحد الموالين للحـرس الثوري وحزب الله قتل الكاتب سـلمان رشـدي، في ما اعتُبِر إنفـاذًا لفتوى الخميني، التي أصدرها بحق رشـدي نهاية ثمانينيات القرن العشـرين. ويأتي هذا في نفس سـياق الهيمنة والغلبة، وفرض ولاية المرشد الإيراني بالقوة والإكراه داخل الجماعة الشيعية وخارجها. وقد أثَّرت محاولة الاغتيال تلك في سمعة إيران في الغرب، بيد أن للغرب مصالحه مع طهران، التي تحُول دون اتخاذ إجراءات صارمة غير لغة التنديد والاستنكار.

---

(1) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الفتوى والاغتيال.. قراءة في فتوى الخميني بقتل سلمان رشدي، (24 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 29 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3CzVZwd، وراجع: آرمان امروز، حمله به سلمان رشدي واهميت آن براي ما إيرانيان، (14 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 26 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3AT4mBB

الملف السياسي

تناوَل الملف السياسي لشهر يوليو 2022م المواقف الإيرانية من قمّة جدة للأمن والسلْم، التي شاركت فيها الولايات المتحدّدة وعدد من الدول العربية، كما ناقش الهدف من انعقاد قمة طهران التي استضاف فيها الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي نظيرَيه الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان. وفي شهر أغسطس 2022م، سوف يناقش التقرير مواقف الإيرانيين حول تقييم أداء حكومة رئيسي، بعد مرور عام كامل من عمرها، من خلال محورين، هما: الانتقادات التي طالت الحكومة من «الإصلاحيين» وبعض «المحافظين»، وإشادة المرشد و«المتشددين» برئيسي وحكومته.

أولًا: في عامها الأول..
انتقادات تطال الحكومة من «المحافظين» قبل «الإصلاحيين»

على مدار عام كامل تعرضت حكومة رئيسي لكثير من الهجوم، لا سيما في الجانب الاقتصادي، الذي تعاني منه إيران بسبب العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على البلاد منذ الانسحاب من الاتفاق النووي في مايو 2018م.

وبمناسبة مرور عام على تولِّي الحكومة، وُجِّهت إليها انتقادات لاذعة من مختلِف الأطراف، بمن فيهم «المحافظون» الذين دعموا رئيسي بقوة قبل وبعد وصوله إلى كرسي الرئاسة. كما شنَّ بعض الصحف الإيرانية هجومًا شديدًا على رئيسي ووزرائه، ونقلت صحيفة «آرمان ملي» في 03 أغسطس 2022م عن النائب «المحافظ» في البرلمان مجتبى ذو النوري قوله إنّ «أداء الحكومة يشبه الحركة على جهاز الجري دون أن يقطع الشخص أيّ مسافة»، ووجَّه سؤالًا إلى رئيسي قائلًا: «لقد مضى رُبع عُمر حكومتك، هل حققتَ رُبع الأهداف التي كان ينبغي بلوغها؟ الفرص تمُرّ مَرّ السحاب»[1]. عدم رضا عناصر بالتيار «المحافظ» عن رئيسي وحكومته خلال العام الأول من عمر حكومته وصل إلى درجة أن بعض المحسوبين على هذا التيار، كرئيس تحرير صحيفة «جمهوري إسلامي» مسيح مهاجري، طالبوه بتقديم استقالته إذا لم يكُن قادرًا على حل مشكلات البلاد الاقتصادية وأزماتها الخارجية[2]، ووصف آخرون الحكومة بأنها الأضعف في تاريخ إيران[3].

---

(1) انتقاد تند ذوالنوری از رئیسی / حرکت دولت مانند حرکت کسی است که روی تردمیل می دود ومسافتی طی نمی شود / نمایندگان هر روز با انتقاد وپرخاش مردم مواجهند، (11 مرداد 1401هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 29 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3TZI4Wr

(2) آقای مهاجری؛ شجاعانه کنار بکشید!، (18 اردیبهشت 1401هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 29 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3BwUM86

(3) مهاجری: دولت رئیسی، ضعیف ترین دولت تاریخ ایران است / اصولگرایان نمی خواهند شریک ناکامی أو باشند، (12 فروردین 1401هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 29 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3B3mU1a

إخفاقات رئيسي خلال عامه الأول، خصوصًا الإخفاقات الاقتصادية، قادت «المحافظين» إلى اتخاذ بعض الخطوات، كالمطالبة بإقالة محمد مخبر نائب الرئيس، بعد فشله في وقف الارتفاع المطَّرِد في معدلات الفقر والتضخم. وكانت صحيفة «آرمان ملي» قد أشـارت إلى أن «المحافظين» كانوا يريدون من رئيسـي تعيين شـخصية سياسية «متشددة» في منصب نائب الرئيس، غير أنه اختار العمل مع مخبر، الذي كان أحد أبرز المسؤولين في المؤسسات التجارية العملاقة، التي تعمل تحت إشراف مؤسسة المرشد.[1]

وخلال الفترة الأخيرة وصلت انتقادات «المحافظين» لنائب الرئيس إلى درجة أن العضو السابق بالبرلمان وعضو جبهة الصمود، جواد كريمي قدوسي، وَصَفَ مخبر بأنه يفتقر إلى القدرات المطلوبة لهذا المنصب، وحذَّر من أن بقاءه حتى لساعة واحدة سوف يكبِّد الحكومة مزيدًا من الإخفاقات[2]. وأشار بعض «المحافظين» إلى الخلاف القائم بين مخبر والأعضاء الآخرين في الفريق الاقتصادي بالحكومة، لا سـيما محسن رضائي نائب الرئيس للشؤون الاقتصادية، بوصفه سببًا آخر للمطالبة بإقالة مخبر.[3]

ورغم هذه الصورة القاتمة حول أداء الحكومة فإنّ رئيسـي أكد خلال مؤتمره الصحفي بمناسـبة أسـبوع الحكومة أن «التضخم وصل حاليًّا إلى 5 , 40%، وكانت نسـبته في نفس الفترة من العام الماضي 60%، أي إنه انخفض بنحو 20% تقريبًا»[4]، ووصف الظروف التي تمُرّ بها إيران بأنها مواتية ومناسبة.

وقُوبِلت هذه التصريحات بردود فعل شـديدة في الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي، وصلـتَ إلى درجة التهكم بالقول: «يبدو رئيسـي وكأنه يصف أوضـاع إيران أخرى أو دولة أخرى، لأن ما يقوله مختلف تمامًا عن إيران الحالية»[5].

وبالنسـبة إلى «الإصلاحيين» فقد شكَّلَت مناسبة مرور عام على حكومة رئيسي فرصة مواتية لمواصلة انتقاداتهم لرئيسـي، وللتشـفي من منافسـيهم «المحافظين»، الذين تفنّنوا في انتقاد «التيار الإصلاحي» إبان دعمه لحكومتَي الرئيس السـابق حسـن روحاني. وفي هذا الصدد قال النائب «الإصلاحي» السـابق بالبرلمان محمود صادقي إنّ «حكومة رئيسي تسـتمرّ في عملها دون برنامج وخطط واضحة المعالم»[6]. كما اتهمها آخرون، منهم رئيس تحرير صحيفة «شـرق» الإصلاحية أحمد غلامي، «بأنها ليسـت سـوى استمرار لحكومة

---

(1) «الشرق الأوسط»، صقور إيران يطالبون بإقالة نائب الرئيس بسبب الإخفاقات الاقتصادية وارتفاع معدل التضخم إلى 54%، (15 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3eIjDNf

(2) خبر انلاين، هشدار كريمى قدوسى به رئيسى براى بركنارى مخبر از معاون اولى / ماندن او براى يک ساعت هم ضرر است، (21 مرداد 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3SN9ZrU

(3) «الشرق الأوسط»، صقور إيران يطالبون بإقالة نائب الرئيس، مرجع سابق.

(4) راستى‌آزمايى حرف‌هاى ابراهيم رئيسى؛ آيا تورم 20 درصد كم شده است؟، (7 شهريور 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 01 سبتمبر 2022م. https://bbc.in/3Bv1tY7

(5) فراورو، بررسى واكنش‌ها به نشست خبرى ابراهيم رئيسى، (08 شهريور 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 01 سبتمبر 2022م. https://bit.ly/3RVKxj2

(6) آرمان ملى، رفتن ونرسيدن، (12مرداد 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 02 سبتمبر 2022م. https://bit.ly/3Bt1JXE

الرئيس الشـعبوي أحمدي نجاد، وسـوف تغرق حتمًا في المستنقع نفسه الذي سقطت فيه حكومة أحمدي نجاد»[1].

وفي السـياق ذاته، كان العنوان الأبرز لصحيفة «جهـان صنعت» هو «عام من الجمود»، وتحدثت عن أن رئيسـي لم يفعل شيئًا لصالح البلاد واقتصادها. وعلى نحو مماثل، نشرت الصحيفة ذاتها مقالًا للمحلل السياسـي محمد صادق جنان صفت، تحدّث فيه عن فشـل رئيسي الكبير في تحقيق وعوده الانتخابية، وأكد أن «حكومة رئيسي هي أضعف الحكومات التـي حكمت إيران بعد الحرب الإيرانية-العراقية»، أي منذ عام 1988م وحتى الآن، ورجع السـبب في ذلك إلى «فقدان إيران لانتخابات حرة ونزيهة، إذ يسـمح الشـكل الحالي من الانتخابات بوصول أشخاص غير أكفاء إلى سدة الحكم والمسؤولية»[2].

ثانيًا: إشادة المرشد و«المتشددين» برئيسي وحكومته

رغـم انتقـادات «المحافظيـن» و«الإصلاحيين» لأداء رئيسـي والغضب الشـعبي من جرّاء طريقة إدارته لشـؤون البلاد، فإنّ المرشـد الأعلى علي خامنئي لم يعلن حتى الآن استياءه من أداء رئيسـي، بل على العكس من ذلك، فقد ظلّ على مدى الشـهور الماضية يُشـيد به وبحكومته، وبشـكل مسـتمرّ، كان آخرها لدى اسـتقباله رئيسَـي ووزراء حكومته بمناسـبة «أسـبوع الحكومة»، الذي يُقام سـنويًّا تخليـدًا لذكرى الرئيس محمد علـي رجائي ورئيس الوزراء محمد جواد باهر، اللذين قُتلا في حادث تفجير مبنى رئاسـة الوزراء عام 1981م. وقـال خامنئـي في كلمته بهذه المناسـبة إنّ «الحكومة الحالية نجحـت في إحياء أمل وثقة الشـعب، وهـي عاكفة على بذل الجهود لحل المشـكلات وتقديم الخدمـات، وإنّ الحيلولة دون ارتهان البلاد بالخارج والاهتمام بالشـعارات الثورية، مثل العدالة ودعم المسـتضعفين ومناهضة الاسـتكبار العالمي، من النقاط البارزة للحكومة». وأشاد خامنئي بالزيارات التي يقـوم بها رئيس الجمهورية وأعضـاء الحكومة إلى محافظات البلاد، مؤكدًا أن القيام بـ31 زيارة في السنة الأولى إلى أنحاء البلاد، خصوصًا المناطق المحرومة والبعيدة، والإشراف الميداني على إنجاز الأعمال والتآلف العميق مع الشـعب، من الإنجازات الأخرى للحكومة. كما أشار المرشد إلى ما سماه «التوجهات الجيدة» للحكومة في مجال السياسة الخارجية والثقافة والاهتمام بالشعارات الثورية، مثل العدالة ودعم المستضعفين وتجنُّب البرجوازية ومناهضـة الاسـتكبار العالمي، واعتبرها من النقـاط البارزة فـي أداء الحكومة، كما يرى أن الفترة الماضية شـهدت خلافات شديدة وتنافسًـا سلبيًّا بين السلطات الثلاث، لكن مع وصول الحكومة الحالية عاد الهدوء إلى هذه السلطات، وحدث تناغم كبير بينها في العمل معًا من أجل حل المشـكلات التي تواجه المواطنين[3]. هذه الإشـادات المتعدّدة برئيسـي، التـي تتنافـى مع الواقع الذي تعيشـه إيران، يبدو أنها محاولة من خامنئي لتلميع رئيسـي،

---

(1) الاستقلال، حصاد العام الأول من ولاية إبراهيم رئيسي: أزمات داخلية وفشل خارجي، (11 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 02 سبتمبر 2022م. https://bit.ly/3xfnoA9

(2) المرجع نفسه.

(3) ديدار رئيس جمهور واعضاى هيئت دولت با رهبر انقلاب، (8 شهريور 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 03 سبتمبر 2022م. https://bit.ly/3xfnmIx

تمهيدًا لإعداده ليكون خليفته في منصب المرشد، كما أنها بمثابة رسالة لجميع التيارات السياسية، خصوصًا »المحافظين«، بضرورة الوقوف خلف الحكومة وتجاهل القصور الذي يعتري أداءها.

إضافةً إلى المرشد خامنئي، يعوِّل عدد كبير من »المحافظين« -على الرغم من انقساماتهم- على الحكومة في تحقيق نجاحات تقلِّل حجم الانتقادات والاتهامات التي تعرّض لها »التيار المحافظ« خلال الفترة الماضية، لذا ظلّوا على الدوام يتحدثون عن إنجازات رئيسي في مجال تحصيل الضرائب، وإلغاء جزء من الدعم الحكومي للسلع في إطار »التحول الاقتصادي«، وتحويل هذا الدعم »نقديًّا« إلى الشرائح المتوسطة والضعيفة في المجتمع، وكذلك تسهيل إصدار تراخيص العمل و»الاهتمام بالحقوق العامة في مختلف المجالات«[1]. وذهبت صحيفة »كيهان« المدعومة من المرشد إلى أبعد من ذلك، عندما قارنت أداء رئيسي خلال عام واحد بثمانية أعوام قضاها حسن روحاني في منصب رئاسة الجمهورية، وحصيلة المقارنة أن أداء الحكومة خلال هذا العام كان أفضل من أداء الحكومة السابقة، لا سيما في المجال الاقتصادي. وادّعت »كيهان« بأن رئيسي تمكَّن من تحقيق الإنجازات التالية: خفض التضخم بنسبة 18% عن العام الماضي، السيطرة على السيولة والقاعدة النقدية، إصلاح العَلاقة بين الحكومة والبنك المركزي، ارتفاع حجم التجارة الخارجية، النجاح في بيع النفط الإيراني، تقديم التسهيلات لصالح المواطنين، تحسين حالة التوظيف، ازدهار تشييد المساكن[2]. وعلى مستوى السياسة الخارجية يرى »المحافظون« أن الحكومة حققت اختراقات مهمة في هذا المجال، وأن سياسة إيران الخارجية باتت أكثر حيوية تجاه دول المنطقة، على عكس حكومة روحاني، التي أهملت هذا الجانب وركزت على المفاوضات النووية، وذلك في إشارة إلى الزيارات المكثفة التي قام بها رئيسي إلى عدد من الدول، كروسيا وقطر، فضلًا عن زياراته لدول آسيا الوسطى، و»تقدُّم« الحوار الإيراني-السعودي، وأخيرًا إعادة رفع العَلاقات مع الكويت والإمارات بعودة سفراء البلدين إلى طهران.

خلاصة

إشادة المرشد علي خامنئي بأداء الحكومة خلال عامها الأول تُمثِّل ضوءًا أخضرَ لرئيسي، للمُضيّ قُدُمًا في برامجه السياسية والاقتصادية والثورية. أمّا الانتقادات التي وجَّهها إليه بعض »المحافظين« فكانت محدودة مقارنةً بموقف الشارع الإيراني من هذه الحكومة، كون الأخير لم يشعر بأنّ أيّ تحسُّن قد طرأ على وضعه المعيشي ووضع حقوق الإنسان في إيران، بل ازدادت الأمور سوءًا من جراء الارتفاع المتزايد في الأسعار ونِسَب التضخم، فضلًا عن القمع والاعتقالات، واستمرار عمليات الإعدام، والتضييق على الحريات.

---

(1) العربي، عام على رئاسة إبراهيم رئيسي: أداء داخلي لا يُرضي الشارع الإيراني، (05 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 03 سبتمبر 2022م. https://bit.ly/3Dof30C

(2) مقايسه يک سال دولت رئيسی با 8 سال دولت روحانی، (21 مرداد 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 03 سبتمبر 2022م. https://bit.ly/3xfUobw

الملف الاقتصادي

تناوَل تقرير الشهر الماضي الفرص والتحدّيات الإيرانية المحتمَلة بعد قمّتَي جدة وطهران، فيما يتناول التقرير الحالي تقييمًا للوضع الاقتصادي بعد مرور عام على تولّي حكومة إبراهيم رئيسي في أغسطس 2021م، وذلك من خلال ثلاثة محاور، الأول: الوعود الانتخابية والفكر الاقتصادي لحكومة رئيسي، والثاني: الوضع الاقتصادي بعد مرور عام من تولي الرئاسة، والثالث: مآلات الأوضاع الاقتصادية في ظل الظروف المحيطة.

أولًا: الوعود الانتخابية والفكر الاقتصادي لحكومة رئيسي

قدَّم الرئيس الحالي لإيران، إبراهيم رئيسي، ما لا يقل عن 50 وعدًا انتخابيًّا، قُبيل انتخابه وتولّيه الرئاسة في أغسطس 2021م. انقسمت الوعود الاقتصادية إلى وعود عامة، كتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، مثل زيادة الإنتاج والنمو والصادرات ومواجهة الفساد والحد من معدل الفقر ورفع العقوبات عن الاقتصاد الإيراني، ووعود أكثر تحديدًا كمواجهة البطالة بتوفير مليون فرصة عمل خلال عام، وخفض التضخم لرقم أحادي (أي أقل من 10%)، وحل مشكلة الإيجار السكني المرتفع ببناء مليون وحدة سكنية في عام، إلخ.

تلك الوعود كلها كانت دون توضيح كيفية تحقيقها عمليًّا، سواء في البرنامج الانتخابي أو في تصريحاته الخاصة، ناهيك باستحالة تحقيق بعض الوعود خلال عام، حتى في حال رفع العقوبات الأمريكية عن الاقتصاد الإيراني. على سبيل المثال، لم يشرح كيفية خلق مليون فرصة عمل في العام، وهو رقم مُبالَغ فيه للغاية، فحتى روحاني لم يستطِع الوصول إلى نصفه خلال سنوات تطبيق الاتفاق النووي. أيضًا غاب توضيح كيفية خفض التضخم لرقم أحادي، أو مواجهة عجز الموازنة المتنامي، الذي قُدِّر العام الماضي بنحو 21 مليار دولار من العجز، فيما الاحتياطي النقدي متآكل وأغلبه مجمَّد بالخارج.

ينتمي الرئيس الحالي إلى التيار «المحافظ المتشدد»، وهو تيار له نمط فكريّ يؤيد عادةً توجُّهات الاقتصاد المغلق والمُدار من قِبَل الدولة المتحكمة في مفاصله، أو من قِبَل النظام بالمعنى الأوسع (أذرع النظام المؤثرة اقتصاديًّا، كالحرس والتعاونيات ورجال الأعمال المحسوبين على النظام)، وتفضيل التعاون التجاري مع الدول الشرقية، كالصين وروسيا، ومن يدورون في فلكها، كما يفضلون إدارة الاقتصاد بالنهج الشعبوي عادةً، الذي يُرضي الجماهير بغضّ النظر عن التداعيات المستقبلية لقراراتهم، كتقديم الدعم والقروض بإفراط، والحصص التموينية، خصوصًا الغذائية. مشكلة هذا النوع من الفكر الشعبوي أنه لا يسير وفق تنظير ومبادئ ممنهجة، وبالتالي تكون النتائج ضبابية وغير محسوبة في كثير من الأحيان.

ثانيًا: الوضع الاقتصادي بعد عام من تولّي حكومة رئيسي

نبـدأ بالحديث عـن تحقُّق الوعود الاقتصادية، التي تشـغل عامّة الإيرانييـن، وتؤثِّر تأثيرًا مباشرًا في حياتهم اليومية، ثم تنتقل إلى تحولات الأداء الاقتصادي للبلاد عامّةً.

1- اسـتهداف التضخم عند رقم أقل من 10%: هو من أهمّ وأبرز وعود رئيسـي التي لم يتمكن من تطبيقها خلال العام الأول، بل على العكس خرج الوضع عن السـيطرة وسـجَّل التضخـم في عهد حكومة رئيسـي أرقامًا قياسـية اقتربت من 50% في بعض الشـهور، وتجـاوزت بكثير هذا المعدل في ما يتعلق بمؤشـرات التضخم الفرعية كالغذاء والإسـكان وغيرهمـا، ما يعني أن وضع التضخم أصبح كارثيًّا في إيران وخارجًا عن السـيطرة خلال عامه الأول. وعمَّقت تأثيرات الحرب الروسية-الأوكرانية أزمة التضخم بالتأثير في إمدادات الحبوب والغذاء عامّةً في العام، وإن كانت ليست المسبب الأساسي لها، فالتضخم في إيران مزمن وتاريخي وله مسببات كثيرة، لكنه أصبح أكثر ما يؤرق الإيرانيين حاليًّا، خصوصًا بعد رفع الدعم عن الغذاء والدواء خلال الأشهُر الثلاثة الماضية.

2- الدعم وتغيُّر فلسفة الفكر المحافظ: تغيُّر جوهريّ حدث في الفكر المحافظ بعد هدم ركن أساسـي من أركان الفكر الشـعبوي الذي يتميز به «التيار المحافظ»، خلال العام الأول من حكومة رئيسي، وهو إلغاء الدعم، وذلك بعدما وقف رئيسي تقديم الدولار بسعر مدعوم لشراء منتجات الغذاء والدواء الأساسية من الخارج، من بينها سلع كالقمح والزيوت والبيض والدجاج، في مايو 2022م. ولم ينقطع مثل هذا الدعم حتى خلال العقوبات القاسـية على إيران عام 2012م.

حتى إن وعدت حكومة رئيسـي بتقديم دعم نقديّ مؤقت لبعض الفئات الأشد حاجة ما بـين 300 و400 ألف تومان أو 10-13 دولارًا (للتقريب، ما يـوازي ثَمَنَ 2-3 كيلوغرامات

تقريبًـــا من لحم الضأن)، فإنه غير كافٍ، نظرًا إلى أن ارتفاع الأســـعار قوّض تأثير الدعم المحدود الممكن تقديمه.

الأمر الجوهري هنا هو ما حدث من تقويض فلســـفة أساســـية لـــدى «التيار المحافظ»، تتمثل في تفضيل القرارات الشـــعبوية الجالبـــة للتأييد الجماهيري، من أهمها دعم الغذاء والـــدواء. ومن المفارقة أن الرئيس الســـابق حســـن روحاني، الـــذي كان يفضل رفع الدعم لمواجهـــة عجز الموازنة، لم يجرؤ على الاقتراب من دعـــم الغذاء والدواء، واكتفى برفع دعم البنزين وحذف الدعم النقدي، في مقابل تفضيل الإبقاء على دعم السلع الأساسية حرصًا على الشعبية.

3- **تحســين الوضع المعيشـــي:** لم يطرأ تغير إيجابي في وضع الإيرانيين المعيشـــي خلال العـــام الماضـــي، كما جرى الوعد، بل إنّ العكس هو الصحيح. فارتفاع مســـتويات الأســـعار وتراجـــع قيمة العملة والحصار الاقتصادي الناجم عن العقوبات، وما أفضى إليه من توقف كثير من الأنشـــطة الإنتاجية، والركود الاقتصادي، كل ذلك أدى إلى تراجع القدرة الشرائية للأفراد، وتوســـيع دائرة الفقر، وزيادة صعوبة المعيشـــة، وزيـــادة الاحتجاجات الفئوية التي تطالـــب برفع الرواتب، ومنهـــا احتجاجات المتقاعدين الأخيـــرة اعتراضًا على زيادة رواتب التقاعد بنســـبة 10% فقط. وامتدت الاحتجاجـــات حتى إلى أصحاب الأعمال والبازارات، احتجاجًا على تقلُّب أسعار الصرف وتأثُّر أعمالهم التجارية وأحوالهم المعيشية بالتبعية.

تأكيدًا لما ســـبق، كشفت صحيفة «شـــرق» الإيرانية عن تقارير رسمية صادرة عن وزارة العمل، أوضحت أن 60% من الإيرانيين ليس لديهم دخل كافٍ أو وظائف مناسبة، وأكثر من 14 مليون إيراني لديهم وظائف منخفضة الدخل ومن دون تأمين، فخُمس الإيرانيين يعملون سائقي سيارات أجرة، و25% من الشعب من سكان الأحياء الفقيرة والمشرَّدين[1].

4- **حلّ أزمة الإسكان:** نظرًا إلى ما تشهده المدن الإيرانية الرئيسية مثل طهران من ارتفاع كبير في أســـعار العقارات والإيجارات منذ ســـنوات، كان من بين الوعود الانتخابية المهمة لرئيسي توفير مليون وحدة سكنية في العام، ومساكن بإيجارات مناسبة لحل أزمة الإسكان. في حين يكشـــف الواقع عن اســـتمرار تصاعد الأزمة، بعدما ارتفعت أســـعار الإيجارات 3 أضعـــاف في بعض المدن الإيرانية خلال العـــام الماضي وحده، وارتفعت في طهران وحدها بأكثر من 50% خلال العام الحالي، وبنسبة 880% خلال الأعوام الـ11 الماضية[2].

وتُعَدّ أزمة الإســـكان من الأزمات القديمة التي تواجه إيران، خصوصًا طهران، نظرًا إلى قلة المعروض، واتجاه بعض الأغنياء لشرائها بوصفها استثمارًا سريعًا يحفظ قيمة أموالهم مع التراجع المســـتمرّ لقيمة العملة المحلية التومان منذ فرض العقوبات الأمريكية منتصف 2018م، فيما يتجه البعض الآخر والأكثر خبرة لشـــراء العقارات في الخارج، خصوصًا في تركيا، حتى أصبح الإيرانيون ثاني أكبر مُشترٍ للعقارات في تركيا بعد الروس.

---

(1) Iran News Wire, «A glance at Ebrahim Raisi's first year in office as Iran's president", 22 June 2022. Accessed: 30 Aug 2022. https://bit.ly/3OK4B6w

(2) IBID.

لم تستطِع حكومة رئيسي خلال العام الأول إيجاد حل عملي للأزمة، والوفاء بوعد بناء مليون مسكن في العام. وجرى تغيير المدة الزمنية للتنفيذ، وتحوَّل الوعد من بناء مليون وحدة سكنية في العام إلى التنفيذ خلال الفترة الرئاسية الممتدة لأربعة أعوام، وغير معلوم هل سيتحقق هذا الوعد أيضًا أم لا. وجدير بالذكر أن نفس الأزمة واجهت إيران في أواخر عهد الشاه محمد رضا بهلوي، وأصدرت الحكومة الإيرانية وقتها قرارًا بضرورة تأجير كل المساكن الاستثمارية المغلقة، وإلا فسوف تصادرها الحكومة، ما أزعج أصحاب العقارات وأثار حفيظتهم ضد الشاه.

5- تحسين الأداء الاقتصادي الكلي: كان من بين الوعود الانتخابية، وإن لم يُحدَّد بمدة معيَّنة. ويُعبَّر عنه بتغييرات المؤشرات الاقتصادية الكلية، بعضها سبقت الإشارة إليه، والبعض الآخر نحلّله هنا مثل **نموّ الناتج المحلي الإجمالي**، الذي قد يحقق نموًّا متوقعًا بنسبة 3% خلال عام 2022م، وفق توقعات صندوق النقد[1]، بدفعة أساسية من زيادة حجم الصادرات النفطية وارتفاع أسعارها، وكذلك زيادة الصادرات الإيرانية غير النفطية. لكن لم يظهر أي أثر لهذا النمو في تحسُّن حياة الإيرانيين أو دخولهم، بل شهدت تراجُعًا في قيمتها الشرائية، لتوازي ما كانت عليه قبل عقد من الزمان على الأقل.

من ناحية أخرى، نجحت حكومة رئيسي في زيادة الصادرات النفطية وغير النفطية، إذ تمكنت إيران من بيع صادرات بقيمة 25 مليار دولار من النفط والغاز والمشتقات البتروكيماوية، من إجمالي صادرات البلاد البالغة 48 مليار دولار[2]، خلال الفترة من مارس 2021م إلى مارس 2022م، وبنموّ 40% خلال عام. وكذلك زيادة التحالفات التجارية مع دول الجوار والدول المعادية للغرب كروسيا وكوبا، ما انعكس على نموّ التبادل التجاري معهم.

لكن على الرغم من النمو الإيجابي للصادرات فإنه بالمقارنة بحجم الواردات خلال نفس الفترة البالغة 52 مليار دولار، يوجد عجز في **ميزان التجارة** بقيمة 4 مليارات دولار. ويُعَدّ هذا من بين أسباب تذبذُب أسعار الصرف في إيران، ما قاد إلى تدهور قياسي لقيمة العملة المحلية التومان أمام الدولار، ليتجاوز السعر 33 ألف تومان للدولار الواحد في يونيو الماضي.

وتخطط حكومة رئيسي لموازنة متوازنة، أي دون عجز، وهو أمر صعب في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة، في حين قُدِّر **عجز موازنة** العام المالي السابق بأكثر من 21 مليار دولار، ويجري سداده ببيع الأصول والاقتراض عادةً، ما يؤدي إلى تغذية ظاهرة التضخم بفعل قرارات الحكومة، ويجري ترحيل أعباء الأقساط والفوائد للموازنة المقبلة.

---

(1) International Monterey Fund (IMF), WORLD ECONOMIC OUTLOOK (APRIL 2022), Real GDP Growth. Accessed: 29 Aug 2022 https://bit.ly/3yEawo2

(2) الطاقة، «صادرات النفط والغاز الإيرانية تحقق 25 مليار دولار خلال العام المالي المنتهي»، (07 مايو 2022م)، دخول 29 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3OXyrnZ

ثالثًا: مآلات الأوضاع الاقتصادية

إجمالًا، لا يمكن القول إنّ في الأداء الاقتصادي الكلي لإيران تحسُّـنًا ملموسًـا خلال العام الأول من تولّي رئيسـي، في ما عدا زيادة الصادرات. ومع أن تحقيق تحسُّـن في المؤشرات الكليـة قـد يتحقق خلال المدة الرئاسـية المتبقيـة، لكن الوضع الاقتصـادي حرج بصورة عامـة خـلال العام الأول للرئيـس الإيراني الحالي، وحكومته فـي موقف صعب، ولا عجب من انعكاسـه على المجتمع في كثرة وتكرُّر الاحتجاجات، وتفضيل جزء كبير من الشـباب والمتعلمين للهجرة، التي تضاعفت معدلاتها مؤخرًا. فقد فضَّل 49% من الشباب الإيرانيين الهجرة إلى الخارج، وفق استطلاع حديث للرأي أُجري بين الشباب في أغسطس 2022م، كم أظهر الاستطلاع تراجعًا حادًّا في شعبية رئيسي، بعدم رضا 61% من الإيرانيين عنه[1].

لا شـك أن المقدمات تكشف عن المآلات والنتائج، وإلى الآن لم تقدِّم إدارة رئيسي حلولًا واقعية لمشـكلات وتحديات اقتصادية تواجه إيران اليوم، لذا يُتوقع اسـتمرارها على المدى المنظور. ولذا بالنظر إلى المسـتقبل القريب، تتجلى لنا ثلاث مشـكلات أساسـية قد تبقى موجـودة: الغلاء أو التضخم، وندرة السـكن، وتبعات الحصار الاقتصادي المباشـرة وغير المباشـرة على الاقتصاد والمجتمع على حدٍّ سـواء. يكشف لنا التاريخ الاقتصادي لإيران ما قبل الجمهورية الإسـلامية بثلاث سـنوات عن واقع قريب من الواقع الحالي، ارتفعت فيه الأسـعار بقوة تشـبه ما هي عليه الآن، وتكررت الاحتجاجات عليها مع أزمة إسكان حادة، خصوصًـا في العاصمة، وفجوة كبيرة في الدخول والإنفاق، وقمع شـديد. ويعزو كثير من المحللين أسباب الثورة على الشاه إلى الوضع الاقتصادي المتردي، خصوصًا ارتفاع الأسعار، وازدياد الفقر والفجوة بين الطبقات.

وبالعـودة إلى الوضع الحالي، فحتى لو جرى رفع العقوبـات الاقتصادية عن إيران فإن علاج آثارها سـيحتاج إلى وقت وسياسات مالية ونقدية مدروسة، وضخّ استثمارات كبيرة لدفـع الإنتاج المتوقف، ولإنعاش ما جـرى تدميره من ثقة على مسـتوى الداخل والخارج، والبُعد عن الوعود الخيالية التي جرى إطلاقها العام الماضي ولم تتحقق.

وفوق كل هذا، يتطلب إصلاح ما أحدثه الحصار والعقوبات صبر الشـارع الإيراني، في حين تشير استطلاعات الرأي إلى الضجر من الوضع الحالي، وتكرار الاحتجاجات الفئوية، وتفضيل الهجرة إلى خارج إيران. لذا، فالوضع الاقتصادي أصبح جد خطير، لدرجة تهدد اسـتقرار أي مجتمع ونظام قائم إذا ما اسـتمرّ على هذه الحال، ناهيك باتجاهه إلى مزيد من التردي، بعدما أصبح الرأي العامّ مكتفيًا ذاتيًّا بالمشـكلات والأزمات التي تسـبَّب فيها تردِّي الحال الاقتصادية للبلاد. ولعل هذا ما يدفع المسؤولين الإيرانيين إلى تقديم تنازلات، والإسراع في التوصُّل إلى اتفاق نووي يخفف الاحتقان الداخلي.

---

(1) ايران اينترنشـنال، «نظرسـنجی استاسـیس: افزایـش «عـدم محبوبیـت» رئیسـی بـه 61 درصـد، تمایـل نیمـی از جوانـان بـه تـرک ایـران» 26/5/1401 هـ.ش. تاریـخ الاطـلاع: 28 أغسـطس 2022م. https://bit.ly/3KsBTG7.

خلاصة

تبـدو حكومة رئيسـي حتى الآن عاجزةً عن تحقيق كثير مـن الوعود الاقتصادية، ليس هذا فحسـب، بل حـدوث تحوُّل واضح على نهج التيار «المتشـدد» التقليـدي، خصوصًا في ما يتعلق بتقديم الدعم لجذب التأييد الشـعبي. وجرى إلغاء الدعم بشكل مفاجئ، الأمر الذي أربك الأسعار والمواطنين، وكشف عن مدى الأزمة المالية التي تضرب الحكومة من ناحية، وتـردّي الوضـع المعيشـي للإيرانيين من ناحية أخرى، وبالتالي اسـتمرار التشـاؤم في ما يتعلق بتحسن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية مستقبلًا، إن لم تزد سوءًا في حال استمرّت العقوبات الاقتصادية على إيران طويلًا، أو اسـتمرّ انتهاج حكومة رئيسي لنفس السياسات القائمـة. أمّـا في حال رفـع العقوبات عن إيران فسـيحتاج إصلاح الاقتصـاد وحل أزماته وتحسين حياة العامة إلى سنوات من العمل، وضخ الاستثمارات، وانتهاج سياسات بعيدة عن الشـعبوية، والعلاج الجذري لمشكلات هيكلية تواجه الاقتصاد الإيراني منذ أكثر من أربعة عقود، لم تتمكن أي حكومة من حكومات الثورة من اقتلاعها.

الملف العسكري

بعد أن ناقش الملف العسكري في شهر يوليو 2022م صفقة الطائرات الإيرانية المسيرة لصالح روسيا، وتردُّد التكهنات حول فاعليتها وقدراتها الحقيقية، يناقش الملف لشهر أغسطس 2022م الجوانب الأخرى والمحتملة حول الدوافع الروسية من تلك الصفقة، ومدى المكاسب الإيرانية من ذلك، في ظل تعزيزها للتحالف الإستراتيجي بينها وبين روسيا. من ناحية أخرى، يتطرق الملف إلى موضوع القرصنة الإيرانية للطائرات المسيرة، واحتجاز سفينتين أمريكيتين في مياه الخليج العربي والبحر الأحمر، بحجّة تهديدها للملاحة البحرية، ومستجدات الاستهداف الإسرائيلي للوجود الإيراني في سوريا. بناءً عليه، ستكون محاور الملف كالتالي: الأسلحة الإيرانية في مسارح الصراع الروسي-الأوكراني، السيطرة على حرب المسيرات، القرصنة البحرية الإيرانية، الاستهداف الإسرائيلي لمستودع الصواريخ الإيرانية في سوريا.

أولًا: الأسلحة الإيرانية في مسارح الصراع الروسي-الأوكراني

وفقًا لمسؤولين غربيين، فقد نقلت موسكو عددًا غير معروف من الطائرات المسيرة القتالية إيرانية الصنع من طراز «مهاجر-6» و«شاهد-129» و«شاهد-191»، بغرض استخدامها في الحرب ضد أوكرانيا. وتُعَدّ طائرات «شاهد» بمختلف أنواعها من أبرز الصناعات الجوية الإيرانية المطورة داخليًا، خصوصًا «شاهد»، التي تُعَدّ عماد الطائرات المسيرة، والتي يتشابه تصميم هيكلها الخارجي مع الطائرة الأمريكية المسيرة «بريداتور». وسبق أن شاركت الطائرة خلال المواجهات العسكرية في العراق وسوريا، إلى جانب الطراز الآخر من عائلة «شاهد» المعروفة باسم «شاهد-191»، التي تنفذ جميعها عمليات المراقبة والاستطلاع والعمليات القتالية بحمولة قتالية تبلغ ستة صواريخ، وبقدرة تحليق تصل إلى 24 ساعة. كذلك تأتي طائرة «مهاجر-6» متشابهة في قدراتها العملياتية مع الطائرة التركية «بيرقدار» التي تمتلكها أوكرانيا. لكن يبدو أن الروس، وحسب ما أفادت به بعض التقارير، غير راضين عن مدى دقة هذه المسيرات وأنظمة التحكم والقيادة فيها، وهذا ما أكده مسؤول أمني لم يكشف عن اسمه لصحيفة «واشنطن بوست»، بقوله: «في النظام بعض العيوب»[1].

---

(1) Ellen Nakashima and Joby Warrick, «Iran sends first shipment of drones to Russia for use in Ukraine,» *The Washington Post*, August 29, 2022, accessed August 31, 2022, https://wapo.st/3ehnJeR

وصرّح القائد العامّ للحرس الثوري الإيراني اللواء حسين سلامي، لدى زيارته لـ«معرض الدفاع الجوي والحرب الإلكترونية» التابع لوزارة الدفاع الإيرانية، أنّ «عددًا من الدول العظمى في العالم مستعدّ لشراء المعدّات العسكرية والدفاعية من الجمهورية الإيرانية، وبالفعل تحقق هذا الأمر، فهُم الآن يستخدمونها (أي الأسلحة الإيرانية)، ويتلقّون التدريب عليها»[1]. وكشف اللواء سلامي عن «منظمة قاسم سليماني للدفاع الجوي»، والطائرة المسيرة «أبابيل» المزوَّدة بنظام تعقُّب قادر على تدمير الأهداف الأرضية «بدقة عالية جدًّا»[2].

وذهب جنود روس في بداية شهر أغسطس لتلقِّي التدريب في إيران، وفي نفس الوقت حضر مستشارون إيرانيون في الأجزاء المحتلة من الأراضي الأوكرانية للمساعدة في تشغيل الطائرات المسيرة.

وعلى الرغم من ضعف أداء المسيرات الإيرانية فإنّ روسيا تحتاج إلى تأمين خط إمداد من هذه الطائرات، لتعويض عجزها والحصول على رقاقات أشباه الموصِّلات «semiconductors» من الأسواق السوداء، لا سيما بعد فرض عقوبات عليها من الولايات المتحدة وأوروبا. وتُعَدّ إيران الخيار الأمثل لسدّ ما تعانيه روسيا من فجوة في الإمدادات العسكرية، لخبرة طهران القوية في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة من الأسواق السوداء.

وفي هذا الصدد يقول محللون: «تحتاج روسيا إلى الرقاقات في كل شيء، من الصواريخ دقيقة التوجيه إلى الطائرات والدبابات، ناهيك بالمعدّات غير العسكرية لأغراض الصناعة المحلية. لذلك، يوجد طلب مرتفع في روسيا على الرقاقات، وإذا استطاعت روسيا الحصول على طائرات مكتملة التصنيع من إيران فلن تحتاج إلى رقاقات من الأسواق السوداء لصناعة مسيراتها»[3].

لكن إمداد طهران لروسيا بمئات الطائرات المسيرة قد يكلف كثيرًا على المدى البعيد، وهذا ما يؤكده تصريح مبعوثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في إدارة ترامب، نيكي هيلي، إذ تقول: «تبيع إيران الطائرات المسيرة إلى روسيا وتهاجم القوّات الأمريكية، ولا يزال الرئيس بايدن يريد إبرام اتفاق مع (آيات اللّه) [النظام الإيراني]، هذه صفعة على وجه إسرائيل وحلفائنا العرب، وخطر على أمريكا»[4]. وقد يفتح استمرار الأزمة الروسية-الأوكرانية الباب أمام إيران لإرسال المرتزقة من سوريا والعراق وباكستان وأفغانستان إلى

---

(1) «Top World Powers Using Iranian Arms: IRGC Chief,» *Tasmin News*, September1, 2022, accessed September 1, 2022, https://bit.ly/3Rwl7YM

(2) «Iran Unveils New Strike Drone, Point Defense Weapon,» *Tasnim News Agency*, August, 28, 2022, , accessed August 31, 2022 https://bit.ly/3RzvvyZ

(3) Ellen Nakashima and Joby Warrick, «Iran sends first shipment of drones to Russia for use in Ukraine,» *The Washington Post*, August 29, 2022, accessed September 1, 2022, https://wapo.st/3cLOrvI

(4) Diana Glebova, «Profound Threat': First Tranche of Iranian Drones Arrives in Russia, 'Hundreds' to Come,'» *National Review*, August 30, 2022, accessed August 31, 2022 https://bit.ly/3enJeuG

ســاحات المعارك، لتعويض النقص في القوّات الروســية المدرَّبة، فضلًا عن إمداد الجنود الروس بالمعدّات العسكرية وقطع غيار المعدّات العسكرية المختلفة.

والمثير للاهتمام هنا أن المعدّات العسكرية الإيرانية ليست حصرًا على روسيا، لكن أيضًا لـ«قوّات الدفاع الإقليمي» الأوكرانية، فمنذ أبريل من 2022م ظهرت عدة أسلحة إيرانية في مدينة كريفي ريه الأوكرانية، التي ســبق أن صادرتها قوّات البحرية الأمريكية والبريطانية والفرنسية والأسترالية، عندما كانت متّجهة إلى اليمن[1].

ومن الأسلحة الإيرانية التي استخدمتها أوكرانيا آلاف البنادق من نسختها للكلاشنيكوف طراز «Is-56-Type»، والرشاشــات الآلية، وبنادق القناصة، والقذائف الصاروخية «RPGs»، وقذائــف الهاون، والصواريخ الموجَّهة المضــادة للدروع «ATGMs»، وعدد قليل من منظومات الدفاع الجوي والبحري[2]. ورُصِدَت أسلحة إيرانية أخرى في مايو ويوليو من عام 2022م، مثل مدافع الهاون من طرازَي «HM-19» و«HM-16» عيار 120مم، وهي النســخة الإيرانية من مدافع الهاون الإسرائيلية «Soltam K6». ومؤخرًا، رُصِد استخدام قذائف مدفعية عيار 120مم من طراز «هاوزتر D-30» على يد قوّات الدفاع الإقليمي الأوكرانية[3].

ثانيًا: الاهتمام الإيراني المتزايد بالطائرات المسيّرة

جمعــت إيران في 24 أغســطس جميع طائراتها المســيرة من القوّات العســكرية (الجوية والبحرية والأرضية)، لاستخدامها في مناورة عسكرية شاملة لمدة يومين. وأُدخِلت في هذا التدريــب أنواع مختلفة من الطائرات المســيرة الإيرانية، مثل «مهاجــر» و«أبابيل» و«آرش» والنسخ الإيرانية لطائرات مسيرة إسرائيلية وغربية على سواحلها في الخليج العربي وبحر عُمان.

ضمَّت هذه المناورة الضخمة 150 طائرة مسيرة، بهدف التدريب على التشغيل المشترك، وإجراءات التشغيل الموحدة، والقيادة والمراقبة، وتقييم قدرات هذه الطائرات ومُشغِّليها في سيناريوهات صراع متنوعة.

وتُعَــدّ هذه المناورة اســتعراضًا للقوّات الإيرانية في خضمّ التوتــرات المتنامية من جرّاء احتماليــة عــدم التوصل إلى اتفاق حــول البرنامج النووي الإيراني. ونقلت وســائل إعلام إيرانية أن بعض تدريبات هذه المناورة جرى في القاعدة 313 العسكرية السرّية المخصصة للطائرات المســيرة، التي قد تكون مخصصــة لصيانة الطائرات المحطمة وتجميع وقرصنة أنظمة الطائرات المسيرة لخصوم إيران، بهدف الحصول على التكنولوجيا المستخدمة فيها. والجدير بالذكر هنا أن إيران كشفت رسميًّا ولأول مرة عن هذه القاعدة في يونيو الماضي، وكان يُعتقَد حينها أنها لأغراض الإنتاج والصيانة والتخزين.

---

(1) Stijn Mitzer and Joost Oliemans, «The Involuntary Ally: Iranian Arms In Ukraine,» *Oryx*, September 3, 2022, accessed September 3, 2022, https://bit.ly/3TM7Cqa

(2) Katherine Zimmerman, «Yemen's Houthis and the Expansion of Iran's Axis of Resistance,» *AEI*, March 2022, accessed August 31, 2022, https://bit.ly/3AGg8hy

(3) Ibid.

وفي سـعيها لتطوير وتوسيع نطاق سوقها لصادرات الأسلحة، استضافت إيران مسابقة للطائرات المسيرة بمشاركة روسيا وبيلاروسيا وأرمينيا، إذ تنافس 70 عسكريًّا من البلدان الخمسة في «مسـابقة صيد الصقور» بمدينة كاشان شمال محافظة أصفهان الإيرانية[1]. وشارك العسـكريون بأنواع مختلفة من الطائرات المسيرة الحربية المخصصة للاستطلاع، وتزويد قوّات المدفعية بالإحداثيات الدقيقة عن مواقع العدو[2]. ويخدم هذا التشكل الجديد بين الدول الخمس مصالحهم الإستراتيجية.

ثالثًا: القرصنة البحرية الإيرانية

حاولت إيران، بل نسَّـقت مرتين للاسـتيلاء على طائرات مسـيرة حربية في البحر الأحمر والخليـج العربي تواليًا، بحجّة أن هذه الطائـرات تهدد أمن الملاحة البحرية. ونجحت في الاستيلاء على طائرة مسيرة مائية من طراز «Sailordrone» في البحر الأحمر، لكنها فشلت في محاولتها للاسـتيلاء على طائرة مسـيرة مائية أخرى من نفس النوع في الخليج العربي في 30 أغسطس[3].

وفي الأول من سـبتمبر اسـتولت البحرية الإيرانية على سـفينتين سطحيتين بلا طاقم مـن طـراز «Saildrone Explorer» في البحر الأحمـر، وبقيت السـفن البحرية الأمريكية

---

(1) Nigar Bayramli, «Iranian Army Starts Large-Scale Drone Drill,» *Caspian News*, August 24, 2022, accessed August 31, 2022, https://bit.ly/3Rk7yvS

(2) Tzvi Joffre, 'Iran, Russia, Belarus and Armenia hold joint drone competition,' *The Jerusalem Post*, August 16, 2022, accessed August 31, 2022, https://bit.ly/3TFxG65

(3) Courtney Kube, «Iran seizes 2 U.S. sea drones in second incident this week,» *NBC News*, September 2, 2022, accessed September 2, 2022 https://nbcnews.to/3RxQhPG

على تواصل مع السفن الحربية الإيرانية إلى أن أطلقت الأخيرة سراح السفينتين البالغ ارتفاعهما 23 قدمًا[1].

وصرحت القيادة المركزية للقوّات البحرية الأمريكية قائلة: «لم تشكِّل (هذه السفن) أيّ خطر لحركة الملاحة البحرية، وكانت تعمل في المنطقة العامة لجنوب البحر الأحمر لأكثر من 200 يوم متتالية، من دون وقوع حوادث»[2].

من جانبه، نفى المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني هذا التصريحات، ووصفها بـ«الرواية الهوليوودية»، مبررًا الحادثة بأنها حرص من طهران على «أمن وسلامة الشحن في البحر الأحمر ومحاربة القرصنة والإرهاب البحري، إذ تلقَّت المدمرة الإيرانية (جماران) عدة معلومات عن سفن مهجورة في طرق الشحن الدولية، واتخذت الإجراء المناسب لضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث»[3].

الجدير بالذكر أن إيران أطلقت سراح السفن المحتجزة، لكن بعد أخذ الكاميرات منها[4]، إذ تُظهِر الصور الملتقطة في أثناء عملية تحميل وتنزيل السفن أن إيران تعمدت أخذ الكاميرات. وعلى الرغم من توفُّر الكاميرات والرادارات وأنظمة الطاقة الشمسية في الأسواق، فإنّ إيران لا تستطيع الحصول على بعض المعدّات الحساسة، مثل الرادارات وأجهزة الاستشعار. تهدف إيران ربما من هذه الخطوة الحصول على نظرة فاحصة لهذه الأنواع من المسيرات المائية الأمريكية، ولا بد أن المهندسين الإيرانيين أخذوا فكرةً جيدةً عن تصنيع هذه السفن وتقنياتها. وتكشف لنا محاولات إيران المستمرة للاستيلاء على المسيرات البحرية مدى عزم إيران على البدء بتصنيع نماذجها الخاصة من الطائرات المسيرة العائمة لأغراض الاستطلاع البحري، فقد كان الإيرانيون يراقبون بفضولٍ المسيرات المائية، منذ أن أطلقتها «قوة المهام 59» التابعة للبحرية الأمريكية في فبراير من هذا العام في البحر الأحمر.

رابعًا: الاستهداف الإسرائيلي لمستودع الصواريخ الإيرانية في سوريا

حسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، شنَّت إسرائيل بعد أيام قليلة من سحب روسيا «منظومة الدفاع الجوي S-300» من سوريا هجمات على مدينة مصيف السورية في 26 أغسطس، مستهدفةً مخزن صواريخ يحتوي على قرابة ألف صاروخ إيراني. وأضاف المرصد أن «المركز السوري للدراسات والأبحاث العلمية» كان مخزنًا يحتوي على «آلاف

---

(1) Mallory Shelbourne, «Iran Temporarily Captures Two U.S. Saildrones in Red Sea,» *USNI News*, September 2, 2022, accessed September 3, 2022 https://bit.ly/3AGWVMw

(2) U.S. Navy Statement on Iranian Incident in Red Sea,» *America's Navy*, September 2, 2022, accessed September 5, 2022, https://bit.ly/3TJ6N1a

(3) «Iran Navy details seizing American vessels in Red Sea,» *Press TV*, September 2, 2022, accessed September 2, 2022, https://bit.ly/3RgIbLB

(4) Michael R. Gordon David S. Cloud, «Iran Returns Captured US Naval Drones—but Cameras Are Missing,» *The Wall Street Journal*, September 2, 2022, accessed September 2, 2022, https://on.wsj.com/3B8rMlJ

الصواريـخ أرض-أرض متوسـطة المدى جُمِعت تحت إشـراف ضباط خبـراء من الحرس الثوري الإيراني»[1]. وتُظهِر صور الأقمار الصناعية مدى دقة الضربات الجوية الإسرائيلية ومواقـع المخـازن موضحة بدوائر حمراء في الشـكل رقم (1). ولم ترِد بعدُ أرقام عن عدد المصابين من الحرس الثوري الإيراني.

شكل (1): مركز الدراسات والأبحاث العلمية السوري قبل وبعد القصف الإسرائيلي (أغسطس 2022م)

المصدر: صور جوية التُقطت في 25 أغسطس و27 أغسطس تُظهِر مدى الدمار الذي لحق بـ«مركز الدراسات والأبحاث العلمية» في مدينة مصيف، سوريا (الصور التقطتها «Planet Labs PBC» ونقلتها «Aurora Intel»).

وبعد ما تردد مؤخرًا عن بدء إسرائيل بمناورات تدريبية بطائرات «F-35»، حصَّنت إيران مدنهـا بمنظومات دفاع مدنية، ورفعت اسـتعداد منظومات الدفـاع الجوي لحالة التأهب القصوى.

خلاصة

التوترات في المنطقة آخذة في التنامي إلى مسـتويات غير مسـبوقة، خصوصًا أن الوقت لإحيـاء الاتفـاق النـووي بـدأ ينفد، وإيـران تقتـرب كل يوم أكثـر فأكثر من تصنيـع قنبلة نوويـة. والمتمعـن في تطوّرات شـهر أغسـطس يخلُص إلـى أن إيران لـن تخفض قدراتها الدفاعية، بل ستسـتمرّ وبثبات في تعزيز شـراكاتها الإستراتيجية وقدراتها العسكرية. ولم

(1) «Israeli strike destroyed over 1,000 Iran-made missiles in Syria – SOHR,» *The Jerusalem Post*, August 27, 2022, accessed August 31, 2022, https://bit.ly/3TLWQQr

يكُـن الهدف من اسـتيلاء القوّات البحرية التابعة للحرس الثوري على الطائرات المسـيرة التابعة للبحرية الأمريكية إشعال فتيل نزاع فحسب، بل أيضًا لإظهار مدى قدرة إيران على مجابهة خصومها المتفوقين عليها بالقوة. وركنت إيران إلى أن الولايات المتحدة وحلفاءها بالمنطقة سـيلجؤون إلى ضبط النفس، لكن إسرائيل شنَّت هجمات على مخازن الصواريخ الإيرانية في سـوريا، وهو ما قد يُجبِر إيران على الاسـتعداد تحسُّبًا لأي هجمات استباقية قد تتعرض لها من إسرائيل خلال الفترة المقبلة.

الشـــأن العربـــي

ناقش الملف العربي أربعة محاور رئيسية، جرى تخصيص الأول منها للحديث عن التفاعلات الخليجية-الإيرانية، وذلك تحت عنوانين رئيسيين، هما: عودة السفراء الخليجيين إلى طهران، والحوار السعودي-الإيراني وسط الغموض السياسي للوسيط العراقي، فيما تطرَّق المحور الثاني إلى التفاعلات الإيرانية-اليمنية عبر تناول تمديد الهدنة العسكرية بين التحديات وفرص إحلال السلام، وأحداث شبوة وموقف مجلس القيادة الرئاسي، وملامح استغلال الحوثي لأحداث شبوة. أمّا المحور الثالث فقد تحدّث عن عَلاقات إيران والعراق تحت خمسة مواضيع، هي: الاشتباكات المسلحة الشيعية-الشيعية بالمنطقة الخضراء، ودلالات ورسائل القرار الصدري للداخل والخارج، ورهانات التحالفات الشيعية في التصعيد باتجاه الاشتباكات المسلحة، وملامح الموقف الإيراني من التصعيد الشيعي-الشيعي بالعراق، واتجاهات المشهد العراقي في ضوء الأزمة بين التيار والإطار. وخُصِّص المحور الرابع للحديث عن التفاعلات الإيرانية-السورية، وذلك تحت عنوانين، هما: دلالات التصعيد الأمريكي-الإسرائيلي مع إيران في سوريا، والتقارب التركي-السوري والموقف الإيراني من هذا التقارب.

إيران ودول الخليج

ناقش تقرير معهد «رصانة» لشهر يوليو 2022م مضامين قرارات القمّة العربية-الأمريكية (قمّة جدّة للأمن والتنمية) وبداية إعادة ضبط محور العَلاقات مع الشريك الأمريكي بعد سنوات من تدني مستوى العَلاقة، كما تضمّن أيضًا الحديث عن عَلاقات إيران بدول الإقليم والعالم، وضرورة خلوّ المنطقة من أسلحة الدمار الشامل، وظهرت الرغبة الواضحة لدول الخليج في البعد عن سياسة المحاور.

وخلال شهر أغسطس برز تطوّر إيجابي في مسار العَلاقات الخليجية- الإيرانية، إذ أُعيد تعيين سفيرَي كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة في طهران، كما يجري الحديث عن ترقب جولة جديدة من المفاوضات بين المملكة العربية السعودية وإيران بصفة رسمية وعلى مستوى رفيع، في ظل ظروف مضطربة في العراق، البلد الوسيط في تلك المفاوضات. وستُناقَش دلالات تعيين سفيرَين للكويت والإمارات لدى إيران في ظل الظروف الإقليمية والدولية المحيطة بكل من إيران ودول الخليج.

أولًا: عودة السفراء الخليجيين إلى طهران

في يناير 2017م اقتحم محتجّون إيرانيون السفارة السعودية في العاصمة طهران وأنزلوا العَلَم وحرقوه، فضلًا عن الاعتداء على القنصلية السعودية في مدينة مشهد الإيرانية. لم تقُم قوّات الأمن الإيرانية بواجبها في حماية البعثة الدبلوماسية بموجب القوانين الدولية والأعراف الدبلوماسية، الأمر الذي فسّرته المملكة على أنه تواطؤ من النظام الإيراني وعدائية تستوجب اتخاذ إجراءات حاسمة، وهو ما حدث بالفعل، إذ جرى قطع العَلاقات الدبلوماسية السعودية- الإيرانية ضمن إدانة عربية من الجامعة العربية ومن المجتمع الدولي، وموقف متضامن من دول الخليج جرى على إثره سحب سفراء دول كل من الكويت والإمارات وقطر ومملكة البحرين من طهران.

1. نظرة خليجية تصالحية

في 27 أغسطس 2017م أعادت دولة قطر سفيرها إلى طهران، في خطوة وصفتها الخارجية القطرية في بيان لها آنذاك بأنها «تعبير عن تطلعها لتعزيز العَلاقات الثنائية مع الجمهورية الإيرانية في المجالات كافة»[1].

---

(1) أخبار الخليج، دلائل عودة السفير القطري إلى إيران.. «وجهات نظر غربية»، (23 أغسطس 2017م)، تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3pTKAQ6

وفي الخامس عشـــر من هذا الشـــهر أعادت الكويت ســـفيرها إلى إيران بعد 7 سنوات تقريبًا من ســـحبه. وحسب المصادر فقد قدم ســـفير الكويت الجديد في طهران، عبد الله المنيخ، أوراق اعتماده لوزير الخارجية الإيراني حســـين أمير عبد اللهيان، ليبدأ أداء مهامّه الدبلوماسية سفيرًا لبلاده في طهران، لتنفيذ تطلعات البلدين في توسيع العَلاقات بينهما[1].

كما أعلنت دولة الإمارات عن إعادة ســـفيرها إلى إيران، وذلك في إطار حرص القيادة الإماراتية على تعزيز عَلاقاتها مع طهران، وتنفيذًا لقرارها السابق في رفع مستوى التمثيل الدبلوماســـي إلى درجة ســـفير، وبعد الاتصال الهاتفي بتاريخ 26 يوليو 2022م بين الشيخ عبـــد الله بـــن زايد آل نهيان وزيـــر الخارجية والتعاون الدولي، وحســـين أمير عبد اللهيان وزيـــر خارجية إيران. وقد أكدت وزارة الخارجية والتعاون الدولي بدولة الإمارات بأن عودة السفير الإماراتي إلى طهران يهدف إلى المساهمة في دفع العَلاقات الثنائية إلى الأمام، بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين الجارين والمنطقة[2].

---

(1) وكالة أنباء الأناضول، بعد 7 أعوام.. الكويت تعيد سفيرها إلى طهران، (15 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 04 سبتمبر 2022م. https://bit.ly/3RCfZCw

(2) قناة الحرة، «تنفيذًا لقرارها السابق».. الإمارات تعيد سفيرها إلى إيران، (21 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 04 سبتمبر 2022م. https://arbne.ws/3L0lclP

وكان وزير الدولة للشـؤون الخارجية الإماراتي أنور قرقاش قد قال في وقت سـابق إنّ بلاده ترى أهمية التعاون الاقتصادي الإقليمي بوصفه وسيلة لتخفيف التوترات السياسية[1]. ومـن الجدير بالذكر أن البلدين يتمتعان بعَلاقات اقتصادية قوية، فحسـب بيانات الجانب الإماراتي «شكّلت 10 دول نسبة 2, 49% من التبادلات التجارية للإمارات خلال 10 سنوات بقيمة تتجاوز 7, 95 تريليون درهم، وتبوّأَت إيران المركز السـادس في هذه القائمة بنسـبة 3, 3% وبقيمـة 2, 526 مليار درهم. كما شـكّلت 10 دول ما نسـبته 8, 54% من إجمالي إعادة التصدير من الإمارات خلال السـنوات العشر الماضية، محققة ما قيمته نحو 2, 45 تريليون درهم، وهو ما يعادل نحو 670 مليار دولار خلال عشر سنوات. وتبوّأَت إيران المركز الثانـي بقيمـة اقتربت من 423 مليار درهم وبمسـاهمة 4, 9%، أي ما يعادل تقريبًا 110 مليارات دولار خلال عشر سنوات»[2].

2. مشاريع إقليمية توسعية:

لـم يتغير خـط الرواية الإيرانية السـلبي تجاه هذه الخطوة، رغـم إيجابيتها من قِبل دول المجلس لنقل العَلاقات إلى مستوى يصبّ في مصلحة الطرفين على ضفتي الخليج، في ظل ظروف دولية ملحّة تسـتدعي التكتل والتكامل. واستمرّ التفسير الإيراني محاولًا تسويق أن دول الخليج أدركت خطأ سياسـتها وأعادت التفكير للعودة إلى إيران، بما يشـي بأن إيران ترى أنها لم تكن بحاجة إلى تعديل سـلوكها، وأن دول الخليج هي التي يجب عليها التعامل بإيجابية مع إيران، رغم أن دول الخليج هي التي تضررت من السلوك العدواني والتدخّلات الإيرانية.

إسـرائيل أيضًا رأت في الخطوات التقاربية الخليجية خنوعًا لإيران وانتصارًا للشـيعة على السنّة، في محاولة لإبقاء حدة العداوة مع إيران بما يسرع إدماج عَلاقاتها في المنطقة. ففي تحليل مطوّل لـ«معهد القدس للإسـتراتيجية والأمن» بعنوان «شـرق أوسـط جديد»، أظهـر أن السياسـات الإيرانية أتت أكلها للسـيطرة على مفاصل المنطقـة، ويرى أن دول المنطقة خياراتها محدودة وأن أمامها خيارَين لا ثالث لهما، إما التوصل إلى حل وسـط مع إيران، وفقدان السـيطرة تدريجيًّا حتى الوصول إلى وضع مماثل للبنان والعراق وسـوريا، وإما النظر إلى إسـرائيل بوصفها مرساة للاسـتقرار وأنها القادرة على تحسين الاقتصاد وتوفير التكنولوجيا التي يمكن أن تساعد في مواجهة إيران[3].

وقـد أدركت الـدول الخليجية والعربية الدعاية التخويفية الموجهة من كل من إسـرائيل وإيران، لإصابة دول المنطقة بالوهن لخدمة مشـاريعهما في المنطقة، ولذا كان شـعار «قمة جدة» أن سياسة الاصطفاف والمحاور لم تعُد تُجدي نفعًا، وأن كل المشاريع في المنطقة يجب

---

(1) ميدل إيست نيوز، هل تتجه العَلاقات بين دول خليجية وإيران نحو انفراجة حقيقية؟، (20 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 04 سبتمبر 2022م. https://bit.ly/3RiTRgK

(2) قناة العين الإخبارية، عودة سفير الإمارات لإيران.. محطات هامة في مسار تطوّر العَلاقات، (21 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 04 سبتمبر 2022م. https://bit.ly/3CXxh9k

(3) معهد القدس للإستراتيجية والأمن، شرق أوسط جديد، ترجمة معهد «رصانة»، (10 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 04 سبتمبر 2022م. https://bit.ly/3RnImVC

ألا تكون على حساب المصالح العربية، فإيران وإسرائيل دولتان معتديتان على أراض عربية ولا يمكن الاصطفاف مع إحداهما ضد الأخرى. وبقي أن الخيار الثالث الذي لم يُشِــر إليه المعهد الإســرائيلي أن امتلاك أدوات ذاتية للدول العربية هي الضمانة لعَلاقات جوار تقوم على مبدأ الربح للجميع، وتحقيق المصالح، وردع الأطماع والطموحات غير المشروعة.

ثانيًا: الحوار السعودي-الإيراني وسط الغموض السياسي للوسيط العراقي

خلال لقاء جمع وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين بالرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في 29 أغسطس 2022م، أشار رئيسي إلى أن المبادرات والإجراءات العراقية لتحسين أجواء التعــاون بين دول المنطقة دون تدخّل الأجانب ســتكون فعالة فــي تعزيز التكامل الإقليمي، واصفًا الجولات الخمس الســابقة من المحادثات بين إيران والسعودية بوساطة من العراق بأنها مفيدة، وأكد أنه مع استكمال تنفيذ الاتفاقيات السابقة سيجري تمهيد الطريق لتعزيز التفاعلات، وأن إعادة بناء وتعزيز العَلاقات بين السعودية وإيران مفيد جدًّا لأمن المنطقة. وحســب المصدر فإنّ الوزير العراقي شــدد على اســتمرار الحكومة العراقية في تحســين العَلاقات بين إيران والسعودية وقدّم تقريرًا مفصلًا في هذا الخصوص[1].

(1) وكالـة فـارس، الرئيـس الإيرانـي: مرجعيـة العـراق تلعـب دورًا مهمًّـا فـي إرسـاء الاسـتقرار، (29 أغسـطس 2022م)، تاريـخ الاطـلاع: 04 سـبتمبر 2022م. https://bit.ly/3cNhlf6

1. تأثير الأزمة العراقية في مستقبل المباحثات:

لطالما نظر العراقيون إلى أن الحوار السعودي-الإيراني مُنجَز عراقيّ، وأن النجاح في ذلك يعطي أملًا لعودة العراق واستقلال قراره وقدرته على إعادة التوازن إلى المنطقة، بما يخرجه من دوامة العنف والفوضى التي ينتهجها النظام الإيراني لإعاقة نهوض العراق المستقلّ، ولذلك فإن المفاوضات تُعَدّ منجزًا شخصيًّا لرئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي.

ومع تأزم الأوضاع في العراق فإنه يبرز تساؤل حول إمكانية تقدم المفاوضات بين السعودية وإيران التي كان من المنتظر انتقالها إلى مستوى أعلى. كما أن الوضع القانوني غير الرسمي لمصطفى الكاظمي بوصفه رئيسًا للوزراء منتهية مدته يجعل أدوار الوساطة العراقية غير فاعلة ولن يرتضيها الطرفان، خصوصًا في ظل الغموض السياسي جرّاء مواقف القوى السياسية في المشهد العراقي من أمثال مقتدى الصدر والمرجع الشيعي كاظم الحائري، اللذين أحدثا خلخلة في بنية المرجعية العراقية وبروز نزعة وطنية معارضة لإيران، مما سيلقي -بلا شك- بظلاله على المباحثات السعودية-الإيرانية ويقود كل دولة إلى التحوط تحسبًا لتحولات المواقف العراقية.

2. البدائل المتاحة لاستكمال المباحثات:

قد يبدو إجراء مفاوضات مباشرة ممكنًا، لكنه غير مرجَّح حاليًّا لعدم وجود آلية اتصال مباشرة بين الطرفين. وقد يكون عنوان المرحلة المقبلة التريث لحين هدوء الأوضاع في العراق، وعودة الوسيط العراقي لممارسة دور الوساطة كونه مقبولًا لدى الجانبين، وكون العراق أيضًا مستفيدًا من هدوء الأوضاع بين دول جواره كي يتمكن أيضًا من السيطرة على أوضاعه الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى أن العراق يُعَدّ منطقة شدّ واشتباك سياسي بين السعودية والدول العربية من جهة، وبين إيران والدول العربية من جهة أخرى.

من ناحية أخرى، قد يكون لدى بعض الدول التي اشتهرت بأدوار الوساطة مثل عمان وقطر، والمقبولة أيضًا من الجانبين، تطلُّع للقيام بدور بديل للدور العراقي وتنظيم لقاءات بين الجانبين السعودي والإيراني، خصوصًا أن تقريب المسائل بين الدولتين سينعكس على عديد من الملفات في ظروف إقليمية ودولية مضطربة. كما أن عودة سفيرَي كل من الكويت والإمارات إلى طهران ستمكّناهما أيضًا من لعب دور تنسيقيّ لتنشيط أرضية تجمع بين الطرفين السعودي والإيراني لاستكمال التباحث، حتى عودة العراق إلى ممارسة أدواره الوسيطة.

خلاصة

الظروف الدولية المتغيرة تتطلب من الدول الإقليمية أن تعيد النظر في سياساتها بما يتوافق مع الواقع ويخدم المستقبل، وعدم البقاء أسيرة لظروف لم تعُد قائمة، فكما تتغير توجهات وسياسات الدول العظمى فإنّ على الدول الإقليمية أن تتخذ سياسات تخدم مصالحها دون مكابرة. وما تنتهجه دول الخليج من سياسات متجددة إنما يأتي خدمة لتلك

الأهداف، وتأمل من طهران أن تكون جادة في إعادة النظر بسياساتها التوسعية، لاستقرار المنطقة وخدمة لشعبها الذي يعاني من أزمات متعدّدة نتيجة لطموحات النظام التوسعية.

ولا تــزال العَلاقات الخليجية-الإيرانية تمرّ بمراحــل اختبار وفق المقياس الإيراني، وقد تحاول إيران التشــويش على المتلقّي واستمرار تخطئة دول الخليج، خصوصًا المملكة، وعدم النظر إلى هذه المبادرات بواقعية، وتعمّد تشــبيك الملفات وتحميل الآخرين الأخطاء وإطالة أمــد المحادثــات دون الوصول إلى نتيجة، ســعيًا لعَلاقة ذات اتجاه واحــد تخدم المصالح الإيرانية، دون تقديم أي تنازلات، وتتناســى أنها ســبب المآسي التي عاشتها المنطقة، وأنها شــريك دائم في كل الأزمات التي مرّت وتمرّ بالمنطقة. وينبغي على دول الخليج ومن خلال ســعيها للمصالحة وردم هوة الماضي ألا تتناســى الممارســات الإيرانية بالكلية، وأن توضع ذكرى سنوية وبرامج إعلامية لتأكيد ما تسببت به الممارسات الإيرانية من إضرار بالمصالح الخليجية، حتى لا يســتمرّ التضليل حولها كما نلاحظ في الإعلام الإيراني، وكعامل ضغط على النظام الإيراني.

إيران واليمن

ناقش تقرير معهد «رصانة» لشهر يوليو 2022م ملامح حضور الأزمة اليمنية في «قمة جدة» وموقف مجلس القيادة الرئاسي من القمة، إضافةً إلى مناقشة توافق موقف الميليشيات الحوثية مع التوجهات الإيرانية تجاه مخرجات القمة. أما تقرير أغسطس فهو يتناول أبعاد تمديد الهدنة العسكرية لمدة شهرين إضافيين للمرة الثانية، التي أعلن عنها المبعوث الأممي لليمن هانس غروندبرغ مطلع شهر أغسطس، وانعكاسات الهدنة على المشهد اليمني في ظل الانتهاكات الحوثية المستمرة للهدنة الحالية والسابقة، وعدم تنفيذ أهمّ بنودها المتمثل في رفع الحصار عن مدينة تعز. كما يناقش التقرير موقف مجلس القيادة الرئاسي من أحداث شبوة، وكذلك محاولة الميليشيات الحوثية استغلال الأحداث من خلال التباين في المواقف والتصريحات تجاه طرفي الصراع «المجلس الانتقالي» و«حزب الإصلاح»، بما يخدم مصالح وتوجهات الميليشيات.

أولًا: تمديد الهدنة العسكرية بين التحديات وفرص إحلال السلام

مع مطلع شهر أغسطس 2022م أعلن المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ تمديد الهدنة العسكرية في اليمن لمدة شهرين إضافيين، أي ابتداءً من 02 أغسطس 2022م، مؤكدًا أنه سيكثف جهوده مع الطرفين للتوصل إلى اتفاق هدنة موسع من شأنه أن يوفر الفرص للتفاوض، وبالتالي الوصول إلى اتفاق على وقف شامل لإطلاق النار، واستئناف العملية السياسية بين الأطراف اليمنية تحت رعاية الأمم المتحدة[1].

ومن الأطراف الدولية التي رحبت بتمديد الهدنة العسكرية في اليمن كانت المملكة العربية السعودية، إذ أكدت وزارة الخارجية السعودية أن الهدنة تهدف في المقام الأول إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، وبالتالي بدء العملية السياسية بين الحكومة اليمنية والحوثيين، مشددة في الوقت ذاته على ضرورة التزام الميليشيات الحوثية بنود الهدنة والمسارعة في فتح معابر تعز لتخفيف معاناة سكان المدينة، وإيداع الإيرادات النفطية في البنك المركزي اليمني لصرف رواتب المدنيين[2].

ويرى عديد من المتابعين أنه على الرغم من اتفاق طرفي الصراع على تمديد الهدنة العسكرية، فإنّ الميليشيات الحوثية تسعى لاستغلال الهدنة للمراوغة، وإعادة ترتيب صفوفها العسكرية واستخدام موارد الموانئ للتحشيد العسكري والعمل على الاستعراضات

---

(1) بلقيس، موقع «بلقيس» يرصد أبرز ردود الأفعال حول إعلان تمديد الهدنة، (03 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 29 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3wY2pBK

(2) المرجع نفسه.

العسكرية لفرض مزيد من الاستقطاب، إذ أجرت الميليشيات الحوثية سبعة عروض عسكرية في النصف الأول من شهر أغسطس، وتنصّلت من تنفيذ أهم بنود الهدنة المتمثل بفتح معابر مدينة تعز وفك الحصار عن المدينة. وقد أحصت وزارة الدفاع اليمنية في تقرير لها 811 انتهاكًا حوثيًّا للهدنة خلال أول أسبوع من تمديدها في ثماني محافظات يمنية سقط على إثرها 12 قتيلًا، بينهم مدنيان وطفل، وأصيب نحو 45 آخرين. وأشار التقرير إلى أن مئات الضحايا بمن فيهم أطفال ونساء سقطوا منذ دخول الهدنة حيز التنفيذ في 02 أبريل 2022م[1].

هذه الانتهاكات الحوثية تشير بوضوح إلى صعوبة تحقيق السلام من وراء تمديد الهدنة، ومن غير المستبعد حدوث سيناريو عسكري يغيّر خريطة المشهد العسكري القائم، لا سيما أن الحكومة اليمنية ممثلة بمجلس القيادة الرئاسي قامت بتغييرات وزارية من ضمنها حقيبة وزارة الدفاع، إضافة إلى تشكيل عديد من اللجان العسكرية، ويبقى الشرط الوحيد لنجاح الهدنة التزام الميليشيات الحوثية البنود التي جاءت فيها، والانخراط الجادّ بمسار العملية السياسية بما يلبي تطلعات الشعب اليمني في تحقيق السلام والاستقرار، فضلًا عن التخلي عن تبني ثقافة النظام الإيراني الإقصائية. وتأتي زيارة المبعوث الأممي لطهران في هذا السياق لمناقشة الجهود المبذولة لتمديد وتوسيع الهدنة في اليمن والتحركات الإقليمية الحالية[2].

ثانيًا: أحداث شبوة وموقف مجلس القيادة الرئاسي

شهدت محافظة شبوة الجنوبية في شهر أغسطس حالة احتقان أمني واشتباكات دامية أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى، نتيجة لما وصفه بعض الأوساط اليمنية بـ«التمرد الإخواني على الشرعية»، الذي أتى على خلفية قرارات اتخذها محافظ شبوة، عوض العولقي، بإقالة عدد من القيادات العسكرية المحسوبة على «حزب الإصلاح» نتيجة لتجاوزات صلاحياتهم، ومن بينهم قائد قوات الأمن الخاصة عبد ربه لعكب. ونتيجة لذلك، عقد مجلس القيادة الرئاسي اجتماعًا استثنائيًّا بقيادة الرئيس رشاد العليمي للوقوف على الأحداث التي شهدتها المحافظة. وقرر المجلس إقالة عدد من القيادات العسكرية، من بينهم قائد محور عتق ومدير عام شرطة محافظة شبوة، وقائد اللواء الثاني، إضافة إلى قائد قوات الأمن الخاصة العميد عبد ربه لعكب. بعد ذلك تمكّنت ألوية العمالقة وقوات دفاع شبوة من السيطرة على مدينة عتق، واقتحمت المعسكرات والمواقع التابعة لقوات الأمن الخاصة وبعض الوحدات العسكرية التي أعلنت تمردها على قرارات محافظ شبوة ومجلس القيادة الرئاسي(3).

---

(1) العين الإخبارية، خروقات الحوثي في أسبوع.. 811 انتهاكًا و57 ضحية، (10 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3D42yHw

(2) يمن فيوتشر، طهران: المبعوث الأممي يختتم زيارة رسمية لإيران، (05 سبتمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 08 سبتمبر 2022م. https://bit.ly/3RpThxL

(3) العين الإخبارية، شبوة.. خريطة الفتنة الإخوانية في 7 أشهُر، (11 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3epBAQr

ويرى بعض المتابعين أن «حزب الإصلاح» حاول استغلال قرارات محافظة شبوة لإثارة الفتنة من أجل خلط الأوراق لتحسين وضعه التفاوضي في التعيينات التي سوف يجريها مجلس القيادة الرئاسي مستقبلًا، وبهدف تثبيت أقدامه في المحافظات الجنوبية الغنية بالنفط، ولكن المجلس الرئاسي نجح في التعامل بذكاء مع التمرد بأقل التكاليف العسكرية والسياسية.

وفي هذا الصدد أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي بيانًا جاء فيه: «إنّ المجلس بادر بمسؤوليته الدستورية إلى الاستجابة السريعة وقطع دابر الفتنة ومحاسبة المسؤولين عن تلك الأحداث، ودعم رمز الدولة وهيبتها في سبيل وقف نزيف الدم وإنفاذ إرادتها». وأضاف: «إنني اليوم أتحمل مسؤولية قيادة المجلس الرئاسي من منطلق الحرص على وحدة القوى السياسية، وكل وحدات القوات المسلحة والأمن بمختلف تشكيلاتها لمواجهة الانقلاب الحوثي المدعوم من إيران، الذي شكّل أساس الدمار والخراب الذي آلت إليه بلادنا منذ استيلاء الحوثيين على السلطة»[1]. وأكد في الوقت ذاته الدور المحوري لتحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية بتماسك ونجاح مجلس القيادة الرئاسي في تحقيق هدف استعادة كل مناطق الدولة، إضافة إلى تعزيز الأمن في المناطق المحررة.

ثالثًا: ملامح استغلال الحوثي لأحداث شبوة

تباينت ردود أفعال قادة الميليشيات الحوثية تجاه الأطراف المتنازعة في شبوة، في إطار محاولاتها لاستخدام هذا التباين بوصفه إستراتيجية لصالحها، من خلال تأجيج الخلافات بين طرفي الصراع، «المجلس الانتقالي» و«حزب الإصلاح»، والعمل على استمالة «الإصلاح» لصفوفها. وأعلن القيادي محمد البخيتي بشكل صريح أن خيار التحالف مع «حزب الإصلاح» أمر مطروح، وأن الصراع مع «حزب الإخوان» ليس حتميًا، إذ قال: «نحن جادّون في ما نطرح، وسبق أن دخلنا في هدنة غير معلنة معه في الجوف ومأرب ونهم لسنوات، واستمرّت حتى نقَضَها بإعلان الحرب في نهم». وأشار بشكل صريح عن استعداد الميليشيات لحماية الحزب بمنظومتهم العسكرية، مضيفًا: «إنّ بقاء حزب الإصلاح في صفوف التحالف العربي لم يعُد له مبرر بعد اليوم». واشترط البخيتي مسارعة «الإصلاح» بتسليم الجبهات التي يسيطر عليها الحزب لميليشيات الحوثي، ووصف ذلك بأنه آخر فرصة لـ«حزب الإصلاح». وأكد هذا العرض حسين العزي، مبديًا استعداد الميليشيات الحوثية لنسف الهدنة مقابل دخول «حزب الإصلاح» في حرب ضد التحالف[2].

وفي هذا الصدد يرى سفير ومندوب اليمن الدائم لدى منظمة «اليونسكو» محمد جميح أنّ الميليشيات الحوثية تعمل جاهدة لاستغلال أحداث شبوة، وأفاد في تصريح له بأن الميليشيات الحوثية توزع الأدوار، إذ يحاول فريقٌ استمالةَ الانتقالي من خلال إيهامه

---

(1) الشرق الأوسط، مجلس القيادة اليمني يشكل لجنة للوقوف على أحداث شبوة، (10 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3qeG13f

(2) نيوزيمن، ترحيب حوثي بدعوات إخوانية للتحالف عسكريًا ضد «التحالف» و«الرئاسي»، (13 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 27 أغسطس 2022م.

https://bit.ly/3RDAf72

بوحدويــة المعركة ضــد «الإصلاح»، فيما يحــاول فريقٌ آخَر اســتمالة «الإصلاح» بإيهامه بوحدويــة المعركة ضد «التحالف»، مؤكدًا أن المخطط الــذي تعمل جماعة الحوثي لتنفيذه بأيّ وسيلة سوف يكون مصيره الفشل[1].

ولكن القرار الذي أعلن عنه محافظ شــبوة عــوض العولقي، المتمثل في العفو العام عن العناصر المتورطة في التمرد، يُعَدّ امتدادًا لمنهج مجلس القيادة الرئاســي في احتواء جميع المكونــات اليمنيــة للعمل صفًّا واحدًا تحــت مظلة الدولة اليمنيــة لمواجهة الحوثي، وقطع الطريق على الميليشــيات الحوثيــة وأتباعهم الذين يعملون على تأجيــج الخلافات والفتنة بين أبناء الشــعب اليمني، بما يخدم مصالحهم وتوجهاتهم. وألقى محافظ شبوة كلمة أمام الجنود، قال فيها: «نحن أبناء شــبوة لا مشــكلات بيننا، ومن جــاء مرحبًا به. وهناك عفو رئاســي وعفو أخلاقي»، مشددًا على ضرورة فرض هيبة وســيادة القانون وترسيخ قواعد الأمن والاستقرار ومكافحة كل أشكال التمرد[2].

خلاصة

في ظل تطلعات الشــعب اليمني بأن تســفر الهدنة العسكرية في اليمن عن أرضية مشتركة للحــوار والتفاوض لحقن دماء الشــعب، ومعالجة القضايا الإنســانية والاقتصادية، وصولًا إلى حل سياسي دائم وشامل يكفل للمواطن اليمني حق العيش الكريم، تستمرّ الميليشيات الحوثية في الانتهاكات العســكرية واســتغلال الهدنة لخلق مزيد من الفُرقة بين المكونات اليمنية، وكذلك لزيادة مواردها الاقتصادية لتوظيفها في التعبئة والتحشــيد العســكري من أجل خلق هالة إعلامية، واســتقطاب مزيد من المغرر بهــم، وبالتالي فإن التعاطي الحوثي مــع الهدنة يعطي دلالة بأن الميليشــيات الحوثية لا ترغب في الســلام. فــي المقابل تُعتبر تنازلات الحكومة الشــرعية، ممثلة بمجلس القيادة الرئاســي والتزامه بنود الهدنة، امتدادًا لنهج الحكومة الشــرعية في الســعي لتحقيق الأمن والاســتقرار بما يلبي طموحات الشعب اليمنــي. ومــن جانب آخر تعبّر إجراءات مجلس القيادة الرئاســي وإصــدار العفو العامّ في ما يتعلق بأحداث شــبوة عن اهتمام المجلس باحتواء جميع أبناء اليمن تحت مظلة الدولة لضمان الأمن والاســتقرار، أما الميليشــيات الحوثية فتعمل جاهدة لتأجيج الخلافات بين المكونات اليمنية لفرض مزيد من الفوضى في المشهد اليمني.

---

(1) عــدن الغــد، جميــح: الحوثــي يعمــل جاهــدًا لاســتغلال أحــداث شــبوة.. ولكنــه لــن ينجــح، (13 أغســطس 2022م)، تاريــخ الاطــلاع: 29 أغســطس 2022م. https://bit.ly/3cPWGHh

(2) العيــن الإخباريــة، شــبوة تنتصــر علــى تمــرد الإخــوان.. تأميــن عتــق وعفــو عــامّ، (10 أغســطس 2022م)، تاريــخ الاطــلاع 28 أغســطس 2022م. https://bit.ly/3BfdfFL

إيران والعراق

بينما استعرض تقرير معهد «رصانة» لشهر يوليو 2022م توقيت ودلالات وتداعيات أزمة التسريبات المنسوبة إلى رئيس «ائتلاف دولة القانون» نوري المالكي، والأطراف المحتمل الوقوف وراء تسريبها، يناقش هذا التقرير لشهر أغسطس 2022م، دلالات الاشتباكات المسلحة الشيعية-الشيعية بـ«المنطقة الخضراء»، ودلالات ورسائل القرار «الصدري» للداخل والخارج، ورهانات التحالفات الشيعية في التصعيد باتجاه الاشتباكات المسلحة، وملامح الموقف الإيراني من التصعيد الشيعي-الشيعي بالعراق، وأخيرًا اتجاهات المشهد العراقي في ضوء الأزمة بين «التيار» و«الإطار».

أولًا: دلالات الاشتباكات المسلحة الشيعية-الشيعية بـ«المنطقة الخضراء»

في تصعيد بالغ الخطورة، دام لمدة 24 ساعة بـ«المنطقة الخضراء» بالعاصمة بغداد، حوّلها إلى «حرب شوارع» كادت أن تتدحرج إلى بقية المحافظات العراقية، اندلعت يوم 29 أغسطس 2022م مواجهات دامية شيعية-شيعية بين أنصار «التيار الصدري» وأنصار «الإطار التنسيقي» الذي يضم تحالفات موالية لإيران، وذلك بعد ساعات قليلة من إعلان زعيم «التيار» مقتدى الصدر اعتزاله السياسة نهائيًا. وقد أسفرت المواجهات عن مقتل 23 شخصًا وجرح أكثر من 500 آخرين، قبل أن تتوقف على خلفية مناشدة الصدر أنصاره بالانسحاب الفوري خلال 60 دقيقة، وعلى الفور انسحب أنصاره في مشهد أثار دهشة المتابعين من سرعة الاستجابة وعودة الهدوء.

دوافع عديدة وراء قرار الصدر، بينها تعقُّد الأزمة المستمرة منذ أكثر من عشرة أشهُر سياسيًا ودستوريًا، وذلك برفض «الإطار» الذي أصبح يشكل الكتلة الأكبر بالبرلمان، ومطالب الصدر بحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، متمسكًا بالسياقات الدستورية لحل البرلمان وباستكمال مسار تشكيل الحكومة، وكذلك السياقات الدستورية، وهي ليست في صالح «التيار» بنصها على أن يحل البرلمان نفسه بنفسه في جلسة انعقاد بالأغلبية من خلال آليتين، هما:

1. بناءً على طلب من ثلث أعضائه، وهذه الطريقة يصعب تحقيقها في ضوء رفض «الإطار» الذي بات يحظى بالتكتل الأكبر للحل، حتى لو وافقت غالبية التحالفات على الحل فإن «الإطار» يمتلك آلية التعطيل.
2. بطلب من رئيس الحكومة لرئيس الجمهورية، وهذه الآلية غير واردة لأن رئيس الدولة غير منتخب من البرلمان الراهن، ورئيس الحكومة منتهية ولايته، ما يتطلب ضرورة انتخاب رئيس دولة وتسمية رئيس حكومة جديدين لأجل الحل.

وقبل قرار الصدر لجأ «التيار» و«الإطار» إلى التصعيد في ما يشبه اختبارَ قوى بين التحالفين من خلال حشد كل تحالف أكبر عدد من أنصاره للنزول إلى الشارع وإعلان الاعتصامات المفتوحة، إذ اعتصم «الصدريون» وأنصارهم حول البرلمان داخل «المنطقة الخضراء» وحول المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الأعلى، واختار «الإطاريون» الجسر المعلق خارج «المنطقة الخضراء» للاعتصام، وذلك بهدف استعراض القوة وبث رسائل للداخل والخارج باستحواذ أكبر قدر من أدوات التأثير في المعادلة العراقية، بما يفضي في النهاية إلى الضغط على الطرف الثاني للقبول بشروطه.

لم تنجح الجهود الداخلية (مؤتمر الحوار الوطني الذي ترعاه الرئاسات الثلاث) والخارجية (جهود رئيسة البعثة الأممية للعراق جنين بلاسخارت) لرأب الصدع بين «التيار» و«الإطار»، بسبب تمسك كل طرف بشروطه، ووصف قادة «الإطار» لشروط «التيار» بالتعجيزية. وبتاريخ 27 أغسطس 2022م أضاف الصدر شرطًا إضافيًّا لتسوية الأزمة، مفاده منع جميع الأحزاب والشخصيات التي شاركت في العملية السياسية منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، بما في ذلك «التيار الصدري» نفسه، من المشاركة في الانتخابات[1]، وهو ما رفضه «الإطار»، معتبرًا في ذلك مخاطر على مستقبل تحالفاتهم في العملية السياسية، وبعدها أعلن الصدر اعتزاله.

ومن بين الدوافع المهمة أيضًا وراء قرار الصدر دعوة المرجع كاظم الحائري[2] -الذي يقلده «الصدريون»- لأتباعه في بيان اعتزاله غير المسبوق في تاريخ الفقه الشيعي باتباع مرجعية المرشد علي خامنئي، إذ تُعَدّ هذه الدعوة بمثابة محاولة لسحب البساط من تحت الصدر وإظهاره بأنه بلا مرجعية، بهدف ضرب شعبيته وإحراجه لصالح خصومه في قوى «الإطار»، ولذلك اعتبر الصدر أن قراره لم يكن بمحض إرادته[3]، في إشارة إلى إيران، إذ أكد الحائري في بيانه كل ما يخدم محور إيران في العراق، مع محاولة النَّيل من ثقل الصدر وتأثيره في المعادلة العراقية بطلبه عدم السعي للقيادة لعدم توافر اشتراطاتها.

ثانيًا: دلالات ورسائل القرار «الصدري» للداخل والخارج

لم يكن قرار الصدر فريدًا من نوعه، فقد سبق ذلك قرارات مشابهة عديدة، إنما الجديد في القرار، الذي يجعله أكثر خطورة من سابقيه، أنه يأتي في توقيت بالغ الحساسية يبحث فيه الجميع عن حل للأزمة التي أرهقت الشعب العراقي، ويصعب وضع حلول من دون «التيار»، لأنه بات الرقم الأكثر تأثيرًا في العراق. ولذلك عُدَّ القرار بأنه رسالة لعدم تحمل المسؤولية عما سيجري في العراق بعد قرار الاعتزال، لا سيّما في ظل امتلاك طرفي الأزمة أذرعًا مسلحة، ولدى أنصارهم رغبة متبادلة في الانتقام نتيجة طول أمد الصراع.

---

(1) وزير القائد – صالح محمد العراقي (salih_m_iraqi)، مشاركة على «تويتر»، (27 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3QUwvOk

(2) ناس نيوز، نص بيان المرجع الحائري الذي أعلن خلاله اعتزال العمل المرجعي: اتبعوا خامنئي، (29 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3RqhB2i

(3) مقتدى السيد محمد الصدر (Mu_AlSadr)، مشاركة على «تويتر»، (29 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3TGxinR

وكذلك أراد الصدر بث رسائل بأن المطالب «شعبية» لا «صدرية»، وأنه بمثابة صمام أمان الاحتجاجات السلمية ولعدم انفجار الشارع، وهو ما حدث بالفعل، فبمجرد رفع يده تحوّلت «المنطقة الخضراء» إلى «حرب شوارع»، وبدعوته للانسحاب انسحب أنصاره على وجه السرعة في رسالة لخصومه بأنه بات يملك قرار التهدئة والتصعيد في يده. وهناك من يرى في قرار دعوته لأنصاره بالانسحاب أنه أدرك أن استمرارية العنف ليست في صالحه، إذ ستواصل الميليشيات قتل أتباعه، لا سيّما أن العدد الأكبر من القتلى بالفعل من أتباعه. وهناك من يرى أن الصدر تخوّف من مقاتلي الميليشيات الذين سرعان ما لجؤوا إلى السلاح الثقيل على نحوٍ أعاد إلى أذهانه «صولة الفرسان» التي ضربت خلالها الميليشيات المسلحة أنصار الصدر بشدة عام 2008م.

كما تفيد الخبرة في متابعة مواقف الصدر إمكانية عودته إلى السياسة مجددًا لكونه يعتمد على أسلوب المناورة من خلال الانسحاب والعودة لإرباك حسابات خصومه وخداعهم، فرغم قرار اعتزاله فإنه سيظل يراقب ما يحدث من تطوّرات، بدليل دعوته أنصاره للانسحاب من «المنطقة الخضراء» واستمرارية صالح محمد العراقي التابع للصدر والمعروف بـ«وزير القائد» في الإدلاء بالتصريحات التي تعكس عدم ترك «التيار» الساحة لـ«الإطار» يقرر ما يريد. ويمتلك الصدر زمام السيطرة على أنصاره، ويمكنه وقفهم وتحريكهم من خلال تغريدة واحدة على «تويتر». كما لا يعني اعتزاله انتهاء تأثير تياره، فالحالات السابقة أثبتت العكس تمامًا بعودته وتأثيره بشدة في مجريات الأمور، فصحيح أنه اعتزل العمل السياسي لكن التأثير الذي يمتلكه «التيار الصدري» لا يمكن ربطه باعتزال زعيمه، خصوصًا أن «التيار» يمثل قوة شعبية كبيرة ومؤثرة في المشهد العراقي توصف بـ«التيار» المليوني.

ثالثًا: رهانات التحالفات الشيعية في التصعيد باتجاه الاشتباكات المسلحة

يراهن الصدر على التمسك بشرط حل البرلمان بالضغط بقوة الشارع من خلال الكتلة الشعبية العريضة المؤيدة لمشروعه للانتقال نحو «العراق الجديد»، وموقع الصدارة في قيادة المشهد الشيعي العراقي لكونه تيارًا عابرًا للطائفية يدرك هموم الشارع وقضاياه بتأكيده السعي لمعالجة أزمات الكهرباء والبطالة، ووقوفه ضد المحاصصة، وتمسكه بالبعد الوطني واستقلال العراق، وحصر السلاح، وعودة العراق إلى محيطه العربي، فضلًا عن امتلاكه ذراعًا مسلحة، وبالتالي بات الصدر يمثل الرقم الصعب في العراق، فضلًا عن قبول برنامجه السياسي من الفواعل الإقليمية والدولية في الساحة العراقية.

في المقابل، يراهن «الإطار التنسيقي» على قوته ووزنه البرلماني في البرلمان الراهن الذي يطالب الصدر بحله، وهذا الوزن يمنح «الإطار» قدرة على تغيير الموازين بسبب تبوُّئه موقع التكتل الأكبر في البرلمان ما يمكنه من تعطيل مطالب الصدر في حل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة، كما يعتمد أيضًا على الأنصار المؤيدين لمشروع بقاء الدولة ضمن دائرة النفوذ الإيراني، وامتلاك ورقة السلاح المنفلت بما يمكنه من التأثير في القرارات الداخلية والخارجية للعراق.

رابعًا: ملامح الموقف الإيراني من التصعيد الشيعي-الشيعي بالعراق

مثلما تميل إيران إلى دعم موقف «الإطار» في حل البرلمان عبر السياقات الدستورية، تميل أيضًا إلى تسمية شخصية مقبولة لرئاسة الحكومة، وعدم رغبتها في ما قام به نواب «الإطار» أمام شاشات التليفزيون لتقديم التبريرات حول إمكانية تسمية المالكي[1]. ويرى بعض المحللين أن زيارة قائد «فيلق القدس» إسماعيل قآني للعراق خلال شهر يوليو 2022م تأتي في هذا السياق لإحباط فرص تسمية المالكي، وذلك لأن الاعتقاد السائد بالعراق أن المالكي هو أساس الأزمة، بسعيه لإلغاء بقية التيارات السياسية في الخريطة الشيعية، لا سيّما «التيار» بعد استقالة نوابه من البرلمان، ومِن ثَمّ لم يستبعد هؤلاء وقوف إيران وراء تسريباته.

ويرى بعض الكتاب الإيرانيين أن الصدر ينفذ أجندات خارجية أمريكية وسعودية وتركية وإسرائيلية ليست في صالح العراق[2]، هدفها إذكاء الصراع الشيعي-الشيعي، للحيلولة دون ديمومة حكم الشيعة مقابل تمكين السنّة من الحكم، على حد قولهم. كما يسعى الصدر -برأيهم- إلى تغيير النظام البرلماني إلى نظام رئاسي. ورغم ذلك فهم يرون فيه قوة ورقمًا لا يمكن تجاوزه في العراق، لكونه يحظى بقاعدة جماهيرية عريضة، وسمات كاريزمية وقيادة روحية[3]، نظرًا إلى سرعة استجابة الجماهير له بالنزول إلى الشارع لبثّ الرسائل لخصومه بأنه يمتلك من الأوراق الضاغطة ما يجعله

---

(1) بغداد اليوم، تسريبات المالكي تدفع به خارج «الإطار»، (15 يوليو 2022م)، تاريخ الاطلاع: 31 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3oHhrHr

(2) جهان صنعت، بن‌بست سیاسی در عراق، (01 أغسطس 2022م)، آبشناس مطرح کرد، ناآرامی‌های اخیر عراق؛ عرصه تسویه حساب‌های شخصی، وکالة إيسنا، (11 مرداد 1401)، تاريخ الاطلاع: 31 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3Bywn2e

(3) آفتاب یزد، صدر در صدر تحولات عراق، (11 مرداد 1401)، تاريخ الاطلاع: 31 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3Q7hd80

قادرًا على تشتيت حسابات «الإطار»، بل وإفشالها من ناحية، وأنه لا يمكن تشكيل حكومة لا تحظى بقبوله رغم استقالة نوابه من البرلمان من ناحية ثانية.

ولذلك، تعتبر إيران أن اندلاع اقتتال شيعي-شيعي معناه فقدان النفوذ في العراق، إذ تخشى إيران أنه إذا ما اندلع الاقتتال الشيعي فسوف تتراجع حظوظ المكون الشيعي في الحكم، مقابل إمكانية صعود فرص عودة حكم المكون السني مجددًا، إضافة إلى المخاوف من فقدان العوائد المالية التي تجنيها إيران من البوابة العراقية بتصدير نفطها إلى العالم الخارجي للالتفاف حول العقوبات. وبالفعل كشفت نتائج التصعيد الشيعي-الشيعي المسلح في العراق عن نتائج غاية في الأهمية لا تصبّ في صالح إيران، بينها:

1. بروز أولوية حصر السلاح بيد الدولة على السطح.
2. انتقال زمام الأمور السياسية في العراق لصالح «التيار».
3. تباين مواقف تحالف «الإطار» التنسيقي تجاه الصدر.

خامسًا: اتجاهات المشهد العراقي في ضوء الأزمة بين «التيار» و«الإطار»

ينتظر المشهد العراقي الاتجاه نحو حل البرلمان حال توصية قبول «الإطار» بالحل أو حال أوصت المحكمة الاتحادية بحلّه، أو الاتجاه نحو صياغة مرحلة جديدة تؤسِّس لحل البرلمان من خلال تحديد مدة معينة لا تتجاوز العام، يجري خلالها إما تشكيل حكومة جديدة بشخصية جديدة غير محمد شياع السوداني، أو من خلال شخصية يرتضيها «التيار»، وإما استمرارية حكومة الكاظمي لتصريف الأعمال في مهامها، مع إجراء انتخابات جديدة.

وكذلك يظل الاتجاه للعودة إلى الاحتجاجات أو حتى الاحتجاجات المفضية إلى الفوضى قائمًا حال استمرار تعطيل «الإطار» لحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، وهنا يمكن الإشارة إلى تصريح «وزير القائد» بعدم سماح «التيار» بفساد جديد يقوده الفاسدون في إشارة إلى التحالفات الموالية لإيران ضمن «الإطار التنسيقي»، وبث رسائل لأنصار «التيار» بأن يكونوا مستعدّين للعودة إلى الاحتجاجات والاعتصامات حال عدم الاستجابة لمطالبه، مقابل عدم اكتراث «الإطار» لمطالب «التيار» ومطالبته بسرعة عودة البرلمان والعمل على تشكيل حكومة جديدة، ومطالبته أيضًا لأنصاره بالبقاء في حالة جاهزية إذا ما استدعى الأمر عودة الاحتجاجات، إضافة إلى أن كل دوافع تجدد الاحتجاجات لا تزال قائمة بلا حل.

خلاصة

على الرغم من أن تطوّرات المشهد العراقي التي تعكس أنه لا يلوح في الأفق أيّ احتمالات للتسوية بين «التيار» و«الإطار»، مع تمسك كل تحالف بشروطه حتى بعد المواجهات الدامية، ما ينذر بتجددها، وأن الأزمة الراهنة أعمق بكثير من وصفها بالانسداد السياسي بحكم تآكل قواعد وآليات نظام الحكم القائم وإخفاقه في القيام بأدواره، فإنها تعكس

-أيضًا- أن الصدر قد فرض من جديد كلمته وتأكيده بأنه رقم صعب لا يمكن تجاوزه، فضلًا عن التحول في النظرة للتبعية لإيران من نظرة فخر إلى نظرة أشبه بالخوف من التظاهر خشية الشارع العراقي الذي بات لافظًا للتبعية والتدخّلات الإيرانية، ولا تزال احتمالات تجدد الاحتجاجات والفوضى قائمة في ظل تمسك كل طرف بشروطه تجاه مسألتَي حل البرلمان والدعوة لانتخابات برلمانية مبكرة.

إيران وسوريا

بينما استعرض تقرير معهد «رصانة» لشهر يوليو 2022م الأجندة السورية في القمة الرئاسية للدول الضامنة لمسار «أستانة» في طهران، وسعي الأطراف الثلاثة الجامعة لهذا الإطار إلى استغلال الحالة الإقليمية والدولية التي يمرّ بها الطرفان المقابلان في تحقيق مصالحهم الخاصة، والوضع الأمني على الحدود السورية-الأردنية، يتناول تقرير شهر أغسطس السجالات الإيرانية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل داخل الحدود السورية والتصعيد العسكري المتبادل بين هذه الأطراف الثلاثة وأهدافه المحتملة. كما سيناقش تقرير هذا الشهر الموقف التركي المستجدّ مع الحكومة السورية ودوافعه، وكذلك الموقف الإيراني من هذا التقارب، وذلك وفق محورَي دلالات التصعيد الأمريكي-الإسرائيلي مع إيران في سوريا، والتقارب التركي-السوري وموقف الحكومة الإيرانية من هذا التقارب.

أولًا: دلالات التصعيد الأمريكي-الإسرائيلي مع إيران في سوريا

في وقتٍ ارتفعت فيه نسبة الشكوك حول إمكانية نجاح التوصل إلى اتفاق حول الملف النووي الإيراني، شهدت سوريا خلال شهر أغسطس مناوشات أمريكية-إيرانية غير مسبوقة من حيث الاتساع والشدّة، إذ استهدفت طائرات مسيّرة تابعة لميليشيات إيرانية قاعدة «التنف» الأمريكية الواقعة على المثلث الحدودي بين سوريا والأردن والعراق. وانتظرت واشنطن أكثر من أسبوع قبل أن تقرر الردّ على هذا الهجوم بقصف تسعة مواقع عسكرية تابعة للميليشيات الإيرانية في محافظة دير الزور. ودخل الطرفان بعدها في سلسلة من المواجهات والهجمات المضادة، إذ عاودت الميليشيات الإيرانية استهداف قاعدتي «حقل العمر» و«كونيكو» اللتين تسيطر عليهما قوّات أمريكية، لتقصف بعدها الطائرات الأمريكية مواقع أخرى تشغلها الميليشيات الإيرانية في «حويجة صكر» و«الميادين»[1].

ودخلت تل أبيب على خط الاشتباك الإيراني-الأمريكي عبر استغلالها لحظة التصعيد ونفذت استهدافًا لمقارّ الميليشيات الإيرانية وشحنات الأسلحة التابعة لها خلال هذا الشهر، فجرى استهداف عدد من النقاط على طريق الرصافة، ومركز البحوث العلمية، شرقي مصياف بريف حماة، كما استهدف القصف الإسرائيلي أيضًا بعض المناطق في محافظة طرطوس، **التي يشكل ميناؤها القاعدة الروسية الوحيدة في البحر الأبيض المتوسط**، وهو استهداف يقع **للمرّة الثانية وفي مدى زمني لا يتعدى شهرًا ونصف الشهر عن استهداف**

(1) Lara Seligman, Biden Navigates Iran Clashes in Syria as Negotiators Inch Toward Nuclear deal, Politico, (August 27, 2022), Accessed on: Sep. 01, 2022, https://politi.co/3wUs0LA

سابق لهذه المنطقة. ويُعَدّ هذا تطوّرًا لافتًا، إذ طالما تجنّبَت إسرائيل الاحتكاك بالمواقع الروسية إلى هذه الدرجة، خصوصًا أن المنطقة المستهدفة لا تبعد سوى ثمانية كيلومترات عن القاعدة البحرية الروسية.

تكرار القصف المتبادل بين الأطراف الثلاثة لأيام متتالية، الذي أخذ منحى التصعيد العسكري المحتمل، مع أنه اقتصر على استهدافات محدودة لم تخلّف خسائر كبيرة للطرفين، وتزامنه مع توقيت حرج ولحظة حساسة للغاية، وهي محاولات كل من واشنطن وطهران إنقاذ الاتفاق النووي المبرم في عام 2015م، فَرَضَا البحث عن الأسباب التي يمكن الارتكان إليها في تفسير هذا التصعيد العسكري بين أطرافه.

هنا يمكن القول إنّ هذه الضربات الأمريكية وفي هذا التوقيت الحرج تأتي ضمن تكتيك ومحاولة من إدارة جو بايدن لإرضاء منتقدي الاتفاق النووي، وإثبات أنها ستحتفظ بموقف متشدد ضد إيران حتى لو جرى التوصل إلى اتفاق[1]. وتأتي أيضًا بوصفها إحدى أدوات الضغط على إيران لجرِّها لتوقيع الاتفاق النووي، وإجبارها على التنازل عن شروطها للتوقيع، وقد تكون رسائل سخط وانزعاج من حالة التوافقات أو التفاهمات التي جرت خلال قمة «أستانة» الثلاثية بطهران في يوليو الماضي بين تركيا وروسيا وإيران، خصوصًا بعد أن أشار البيان الختامي للقمة إلى ضرورة خروج القوّات الأمريكية الموجودة في منطقة شرقي الفرات. وهذا قد يشير إلى أن إيران سوف تعمل على إثارة التوترات العسكرية والأمنية مع الولايات المتحدة بشكل خاص داخل سوريا خلال الفترة التي سوف تلي قمة طهران، وهو ما حدث بالفعل باستهداف إيرانيّ لقاعدة «التنف» السورية. وقد يكون أيضًا في إطار الضربات التأديبية لجعل القيادة الإيرانية تفكر مليًّا بتكلفة التوجُّه بخطوات أكبر نحو التحالف مع روسيا وسعيها لتوسيع الأرضية المشتركة مع الأخيرة، سواء تجاريًّا أو اقتصاديًّا، مع الضائقة التي يتعرض لها كلا البلدين، ومحدودية وصولهما إلى الأسواق العالمية بسبب العقوبات الغربية، أو توسيع التعاون العسكري وسعي طهران للحصول على أسلحة روسية الصنع كالطائرات المقاتلة[2].

على الجانب الإسرائيلي، تواصل تل أبيب استهداف طرطوس الواقعة ضمن الحماية الروسية بهدف إيصال عدة رسائل إلى الروس، يرتبط أولها بالمخاوف الإسرائيلية من تنامي التعاون الروسي مع إيران، لا سيما في ما يتعلق بجانبه العسكري والأنباء المتواترة عن سحب موسكو لعدد من منظومات «إس 300» الدفاعية من الأجواء السورية إلى الأجواء الأوكرانية. وإن كانت تمثل جانبًا إيجابيًّا بالنسبة إلى تل أبيب في فقدان إيران لمظلة دولية وازنة كان يمكن أن يراهن عليها في صراع النفوذ والتوسع مع إسرائيل أو الولايات المتحدة، إلا أنه على الجانب الآخر يمثل مصدر قلق إسرئيلي من أن تتيح موسكو لطهران نصب منظومات دفاع جوي خاصة بها، ذات قدرات شبيهة بتلك الروسية.

---

(1) Farnaz Fassihi, Raja Abdulrahim and Adam Entous, Fighting Between U.S. and Iran-Backed Militias Escalates in Syria, The New York Times, (August 26, 2022), Accessed on: Sep. 01, 2022, https://nyti.ms/3Bcx3cU

(2) محمد وسام، تحالف «الوهم» الإيراني-الروسي.. لا اتفاق نووي وتصعيد في سوريا؟، الحل نت، (01 سبتمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع: 01 سبتمبر 2022م. https://bit.ly/3Qe06RB

وبالنسبة إلى طهران وما يمكن استقراؤه من حجم الضربات الإيرانية وتأثيرها، على أنها هجمات دعائية، فهي لم تسفر سوى عن جروح طفيفة لجندي أمريكي، إذ تريد طهران أن توجه رسالة إلى صانع القرار في واشنطن بأن الوجود الأمريكي سيبقى هدفًا للضغوط الإيرانية[1]، حتى مع عقد اتفاق نووي، وحتى لو اقتصرت الخسائر الأمريكية على إصابات طفيفة فهذا في حد ذاته سيكون مصدر صداع للإدارة الأمريكية، في خضمّ سعيها لتقليل توترات المنطقة والتفرغ للصين وروسيا بوصفهما أولوياتها الملحّة. كما أن المحاولات التحليلية لربط التصعيد الذي بدأته إيران بالمفاوضات النووية مع دول «5+1»، ومطالباتها في ما يتعلق برفع «الحرس الثوري» من قائمة العقوبات، هي تحليلات غير واقعية، فلا يمكن أن يمرّ إقناع الغرب بأن «الحرس الثوري» غير إرهابي بشنّ هجمات عدائية من طرفه.

ومستقبلًا، ستبقى حدود التصعيد بين الأطراف الثلاثة محكومة بعدة عوامل، يأتي في مقدمتها مستقبل موقف الأطراف الثلاثة (الإيراني والأمريكي والإسرائيلي) من نتائج مفاوضات الاتفاق النووي، وكذلك الموقف الروسي وطبيعة تفاعله مع تطوّرات المشهد مستقبلًا، فروسيا لا تزال طرفًا فاعلًا، وبتكلفة منخفضة للغاية، في مسار الحرب الباردة بين إيران وإسرائيل على التراب السوري. وإن سحبت عددًا من منظوماتها الدفاعية فإنها لا تزال تحتفظ بمنظومات الدفاع في مواقع أخرى من سوريا. ورغم أن هذه المنظومات لم تُستخدم في استهداف الطائرات الإسرائيلية مطلقًا، باستثناء حدث عَرَضيّ في مايو الماضي لم يتكرر، فإنّ هذه المنظومات تبقى مؤثرة في تقليص هامش المناورة أمام سلاح الجو الإسرائيلي، وهو ما يترك المستقبل متوقفًا على ما تريده موسكو في سياق مصالحها المشتركة مع كل من تل أبيب وطهران في سوريا.

ثانيًا: التقارب التركي-السوري والموقف الإيراني

ظهرت في الفترة الأخيرة مؤشرات وشواهد عدة على وجود تغير في موقف أنقرة من دمشق، إذ يتبنى الموقف التركي الجديد تحسين العَلاقات مع سوريا والتقارب من نظامها، وهو ما عكسه عديد من التصريحات الصادرة عن مسؤولين أتراك، وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان آخر المسؤولين الكبار الذين كشفوا عن توجُّه أنقرة الجديد حيال الملف السوري. وبينما قال إنّ «إسقاط الأسد لم يعُد هدفًا لبلاده»، أعلن «عدم استبعاد الحوار والدبلوماسية» مع الحكومة السورية. ويأتي هذا الموقف التركي في هذه المرحلة من التفاوض مع الحكومة السورية من أجل الوصول إلى حزامها الأمني بطرق دبلوماسية وسياسية بعد تعذُّر حلولها العسكرية.

---

(1) شبكة العالم، هراس آمريكا از تشديد تنش در سوريه، (13 شهريور هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 03 سبتمبر 2022م. https://bit.ly/3ReXjc9

وكان واضحًا منذ عدة أشــهُر تبنّي القيادتين الإيرانية والروسية موقفًا منسّقًا ومشتركًا حيال تركيا ورغبتها في القيام بعملية عســكرية على الحدود الشمالية من سوريا[1]، سعت فيه موسكو وطهران إلى ضرب عدة عصافير بحجر واحد، باعتبارها محاولة تهدئة الأجواء بين أنقرة ودمشق، وتهيئة الظروف لنوع من التطبيع يبدأ تدريجيًّا من خلال التنسيق الأمني والعســكري لمنــع أيّ احتكاكات بين الطرفين، ومحاولة الاســتثمار في اللحظة السياســية المواتيــة التي تمرّ بهــا الحكومة التركية. فالرئيس التركي رجــب طيب أردوغان في موقف دقيق وحرج على خلفية استعداده لخوض معركة انتخابية رئاسية وبرلمانية، ووسط انقسام عميق بشــأن الوضع المعيشي والتضخم المتصاعد في المجتمع التركي، بجانب مسألة عودة اللاجئين السوريين من تركيا إلى داخل الحدود السورية. كما سعت موسكو وطهران لتوسيع قاعدة المعترضين الفاعلين في الملف السوري على الوجود الأمريكي واستثماره في التضييق عليها بوصف هذا جزءًا من المواجهة المحتدمة في أوكرانيا بالنسبة إلى روسيا والمفاوضات الجارية بشأن البرنامج النووي بالنسبة إلى إيران.

وفــي أول موقف من جانب طهران، بعدما اكتســبت النقاشــات المتعلقــة بعَلاقة أنقرة بدمشــق بُعدًا جديدًا عقب كلمات أردوغان، رحّبَت إيــران بالتصريحات التركية ووصفتها بـ«المشجعة»، فيما دعت أنقرة إلى «تصحيح وجهة نظرها بشأن التطوّرات في سوريا». وعبَّر المتحدث باســم الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني عن أمل دولته في أن تشهد العَلاقات بين أنقرة ودمشق إعادة ترميم بما يخدم مصلحة الشعبين والاستقرار في المنطقة[2].

ورغم الترحيــب الظاهري لطهران بمثل هذه التصريحــات الإيجابية من قِبل الحكومة التركية، والسعي الميداني لوزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان وزياراته المتكررة سابقًا لأنقرة ودمشق، في محاولة للتوصل إلى حل وسط، ومحاولة الضغط على تركيا في ملف التقارب مع ســوريا عندما التقى القادة الإيرانيون والروس والأتراك في قمة طهران الأخيرة، فإنّ أكثر ما يزعج الإيرانيين في التطوّرات الجارية على خط أنقرة-دمشــق هو أن الموقف التركي المســتجدّ من الانفتاح على فكرة الحوار مع سوريا جاء بعد قمة «سوتشي»، وهــو مــا لم يكن قائمًا مــن قبل خلال قمة «أســتانة». ويبدو أن توجسًــا إيرانيًّا خفيًّا من تفاهمات ثنائية قد جرت بين الاثنين في «سوتشــي» بمعزل عن طهران، لا سيما أن الروس وفــي ظل تأزم موقفهم فــي الحرب الأوكرانية قد يتجهون إلى اتخاذ إجراءات من شــأنها إعادة صياغة سياستهم في سوريا، ربما بشكل يمكن أن يتسبب في إرباك الموقف الإيراني، خصوصًا في ظل ترقب الأطراف الأخرى لهذه التغييرات، على غرار تركيا وإسرائيل اللتين تتحركان على الأرض بما لا يتوافق مع المصالح والحسابات الإيرانية.

---

(1) خبرگزاری صدا وسیما، بالاخره ترکیه وسوریه به سمت جنگ پیش می‌روند یا صلح؟، (27 مرداد 1401هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 31 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3TqUdDA

(2) خبر گزاری تسنیم، کنعانی: به دنبال توافق قوی وپایدار هستیم/ پیشرفت خوبی در مذاکرات داشتیم، (31 مرداد 1401هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 07 سبتمبر 2022م، https://bit.ly/3D2TanD

خلاصة

تكشــف تحركات الدول الفاعلة في الملف الســوري خلال هذا الشــهر عن سعيها الظاهر للاســتفادة مــن الظروف الإقليميــة والدولية الراهنة في خلــط الأوراق وجني الأرباح، كما يُظهِــر تتالي الضربات الإســرائيلية والأمريكية ضد أهداف مرتبطة بإيران في ســوريا أن المواجهة بين هذه الأطراف باتت مرشــحة للتصاعد بناءً على اعتبارات ميدانية، وارتباطًا بملفات أخرى، كمســتجدات مفاوضــات الملف النووي الإيراني، وهــو تصعيد في التقدير سيبقى في حدوده الدنيا المعتادة، لعدم رغبة جميع الأطراف في رفع التصعيد إلى مرحلة يتحوّل فيها إلى صراع أو اشــتباك مباشــر قد يؤثر سلبًا في سير المفاوضات النووية. فردّ الفعــل الأمريكــي رغم نوعيته من حيث الحجــم فإنه لم يُحدِث أضــرارًا كبيرة في الجانب الإيراني وإنما بقي في حدود توصيل الرسائل. وفي التقدير الإسرائيلي سيرتبط التصعيد العســكري أو التهدئة داخل سوريا بتحركات الميليشيات الإيرانية ومستوى تهديدها للأمن الإســرائيلي خلال الفترة القادمة، فبما ستسعى طهران خلال الفترة القادمة إلى استكمال ضغوطها على المصالح الأمريكية في حال لم يُتوصَّل إلى اتفاق، وســتتعاطى بحذر شــديد خلال الفترة القادمة حيال مقاربة أنقرة تجاه دمشــق ومســتوى تقدم عَلاقاتها مع حكومة بشار الأسد وتداعياته المحتملة على الدور الإيراني في سوريا.

الشـــأن الدولـــي

ناقش الملف الدولي التفاعلات الإيرانية مع كل من الولايات المتحدة وأوروبا. في ما يتعلق بالعلاقات الأمريكية-الإيرانية، جرى الحديث عن التفاعلات بين البلدين في أربعة محاور، هي: التعاطي الأمريكي والإيراني مع المقترح الأوروبي لإحياء الاتفاق النووي، والاحتفاظ المتبادل بأوراق الضغط، وتعزيز التحالفات والتحركات المضادة، وأخيرًا الدلالات والنتائج. وحول العلاقات الإيرانية-الأوروبية جرى رصد أهمّ التفاعلات بين الجانبين خلال شهر أغسطس 2022م، المتمثلة في التوترات الجديدة في العلاقات الإيرانية-السويدية والإيرانية-البلجيكية، والسجال الدائر بين إيران والاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية حول البرنامج النووي الإيراني.

إيران والولايات المتحدة

خلُص تقرير يوليو 2022م إلى أنَّ زيارة الرئيس بايدن إلى الشرق الأوسط لم تُحدث تغييرات مؤثِّرة على المواجهة بين إيران والولايات المتحدة، وذلك على الرغم من أنَّ أحد مخرجات الزيارة كان بحث خيارات مشتركة مع دول المنطقة لمواجهة خطر إيران، بل إنَّ التأكيدَ الأمريكي على الالتزام بمسار الدبلوماسية لإحياء الاتفاق النووي قد أعطى دفعةً جديدةً للمفاوضات، وهو ما شهدتهُ التفاعلات بين الجانبين خلال شهر أغسطس 2022م، حيثُ أحدثت الوساطةُ الأوروبية اختراقًا في المفاوضات، بعدما قدَّمت الأطرافُ تنازلات متبادلة وقرَّبت من احتمال الوصول إلى توافق يمهِّد الطريقَ لإحياء الاتفاق النووي، على ضوء هذه التطورات يحاولُ هذا التقرير متابعةَ وتحليلَ أهم التفاعلات بين الجانبين، وذلك من خلال تناولِ العناصر الآتية؛ أولًا: التعاطي الأمريكي والإيراني مع المقترح الأوروبي لإحياء الاتفاق النووي، ثانيًا: الاحتفاظ المتبادل بأوراق الضغط، ثالثًا: تعزيز التحالفات والتحرُّكات المضادَّة، ورابعًا: الدلالات والنتائج.

أولًا: التعاطي الأمريكي والإيراني مع المقترح الأوروبي لإحياء الاتفاق النووي

بدا أنَّ المسودةَ النهائية التي قدَّمها الاتحاد الأوروبي لكلٍّ من الولايات المتحدة وإيران بمثابة الفرصة الأخيرة لإنقاذ الصفقة النووية بين إيران والقوى الدولية الفاعلة، وهو ما وضعَ الجانبين أمامَ خياراتٍ جدية بدفع المفاوضات قدُمًا أو تحمُّل نتيجة انهيارها، وكانت النتيجة إبداء الطرفين قدرًا من المرونة، الأمر الذي حرَّك المياه الراكدة منذ مارس 2022م.

ارتكَـزَ المقترح الأوروبي على تقديم خطة لمدة 120 يومًا، تنتهي بالعودة إلى إحياء اتفاق 2015م، بموجب هذه الخطة ترفعُ الولايات المتحدة العقوبات عن 17 بنكًا و150 مؤسسـة اقتصاديـة من قائمة العقوبات مع سـماح الولايات المتحدة بالإفـراج عن 7 مليارات دولار مـن الأموال المجمَّدة لإيران في كوريا الجنوبية، إضافةً إلى تصدير إيران 50 مليون برميل مـن النفط خلال 120 يومًا، بغَـرض التحقُّق وصولًا إلى 2,5 مليون برميل بعد نهاية هذه الخطة، وبالمقابل تبـدأ إيران في التراجع التدريجي عن خطواتها النووية، وهذه الخطوات ستُنفَّذ خلال فترة الـ 120 يومًا على أربع مراحل، على أنْ تدفعَ الولايات المتحدة غرامةً في حال انسحبت مرَّةً أخرى من الاتفاق النووي.

قدَّمـت إيران من جانبها ملاحظـات على المقترح إلى الوسـيط الأوروبي، واتَّضح أنها تجاوبـت مع الكثير ممَّـا تضمَّنته خارطة الطريق، كما اتَّضح أنهـا قد غضَّت الطرفَ عن طلبهـا بإزالة الحرس الثوري من قائمة العقوبات الأمريكيـة، لكنها أصرَّت على غلق ملف التحقيق الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقديم تفسـيراتٍ بشـأن وجود أنشطةٍ نووية في ثلاثة مواقع، كشرط للعودة للاتفاق[1].

ومن جانبها درَسـت الولايات المتحدة الردودَ الإيرانية على المقترح الأوروبي، وسـلَّمتها للاتحاد الأوروبي الذي سـلَّمها بدوره لإيران، ويـدورُ الحديث حولَ رفضِ الولايات المتحدة بعـضَ مطالب إيران، وأبرزها غلق الوكالة الدولية لملـف التحقيقات في ثلاثة مواقع، ومع ذلك علَّق جون كيربي على المواقف المتبادلة بأن المفاوضات في وضع أفضل ممّا كانت عليه؛ لأن إيران اتَّخذت قرارًا بتقديم بعض التنازلات، لكنه أكَّد أنه ما تزال هناك ثغرات[2]، وقد أبدى تفاؤلًا بقُرب الوصول إلى اتفاق، بعدما تمَّ تقريب وجهات النظر، ومن المتوقَّع أن تشهدَ المفاوضـات جولـةً جديدة من أجل الوصول لصيغة نهائيـة، ومتوقَّعٌ أن تكون عقب اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منتصف سبتمبر 2022م، والذي سيكون لموقفِه من ملف إيران دورٌ مهم في الشروع بتنفيذ الخطة الأوروبية لإحياء الاتفاق النووي.

ثانيًا: الاحتفاظ المتبادل بأوراق الضغط

على الرغم من التقدُّم الذي تحرزُه المفاوضات النووية غير أنَّ الأطراف ما تزال تتمسَّـك بأوراق الضغط التي تمتلكُها؛ وذلك للاحتفاظ بأوراق المسـاومة على طاولة المفاوضات، أو عدم فقدان الخيارات البديلة في حال فشلت المفاوضات.

فـي هذا السـياق واصلت الولايات المتحدة عقوباتها لتضييـق الخناق على إيران، حيث أدرجت وزارةُ الخارجية الأمريكية في الأول من أغسـطس 2022م ستةَ كيانات على لائحة العقوبات؛ وذلك لتورُّطها في تسـهيل عملياتٍ غير مشـروعة ذات صلـة بالنفط الإيراني والمنتجـات النفطية والبتروكيميائية، كما اتَّهمَت وزارةُ التجارة الأمريكية شـركةَ (Far East

---

(1) وكالة إيرنا، راه‌اندازی صدها سانتریفیوژ پاسخی به تحریم‌های جدید آمریکا است / اقتدار ایران در مذاکرات افزایش می‌یابد، (11 مرداد 1401هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3OXIWHf

(2) الجزيرة نت، الاتفاق النووي.. أنباء عن تركيز الرد الأمريكي على الضمانات الاقتصادية وإيران تبدأ في دراسته، (25 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3Q0Cznj

Cable) -أكبر شـــركة لتصنيع الأســـلاك والكابلات في الصـــين- بانتهاك ضوابط التصدير الأمريكية المتعلقة بشـــحن معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى إيران، كذلك هدَّدت الولايـــاتُ المتحدة إيران بتحمُّل عواقبَ وخيمة بعدما اتَّهمـــت وزارةُ العدل الأمريكية عضوَ الحرس الثوري شـــهرام بور صفي، المعروف أيضًا باســـم مهدي رضائـــي بالتخطيط لقتل مستشار الأمن القومي السابق للبيت الأبيض جون بولتون، وهكذا تستخدمُ الولايات المتحدة ســـلطةَ العقوبـــات للضغط على إيران من أجل العودة إلى الاتفـــاق النووي، وقد صرَّح وزيرُ الخارجيـــة أنتونـــي بلينكن بقوله: "إلى أن تُصبـــح إيران جاهزةً للالتـــزام الكامل بالاتفاق سنُواصل استخدامَ العقوبات ضدَّ صادراتها النفطية"[1].

بالمقابل واصلت إيران أنشـــطتها النووية بتشـــغيل سلســـلة من 174 جهازَ طردٍ مركزي متقدم للتخصيب بنسبة 5% في نظنز، فضلًا عن التهديد بوقف التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بل والتخلّي عن الطبيعة السِّـــلمية للبرنامج النووي، حيث دأبت إيران خلال هذه المرحلة الحرجة من المفاوضات على التهديد بالمضي قدُمًا في صُنع الأســـلحة النووية، وكان آخـــر هذه الرســـائل ما أعلن عنـــه النائبُ في البرلمان عن دائـــرة مهريز محمد رضا صباغيان بقوله: "إذا اســـتمرَّ العدو في تماديه وتهديده، فإننا ســـنطلُب من المرشـــد تغييرَ إســـتراتيجية وفتوى صُنع الأســـلحة النووية إذا رأى ذلك مناسبًا، وسيكون هذا سهلًا جدًا على الشباب الإيرانيين"، وعدَّ ذلك بمثابة رسائل للتأكيد على عدم تراجُع إيران عمّا تعتبرُه من أهمّ حقوقها النووية وورقة ضغط من أجل دعم موقفها في المفاوضات الجارية، ويؤكد ذلك ما قالهُ رئيســـي: "حصلنا على التقنية النووية وليس بإمكان أحد أن يسلبنا هذا الحق علـــى الإطلاق"[2]. ونظرًا للخلاف حول إزالة اســـم الحرس الثوري مـــن قائمة العقوبات، فإن إيران قد أعلنت أنها ســـوف تُبقي على تصنيف القيادة الوســـطى الأمريكية في الشرق الأوســـط ضمن قائمتها للإرهاب، وذلك كردّ فعلٍ رمزي يحفظُ ماء وجهها بعدما كان ذلك مطلبًا أساســـيًا على طاولة المفاوضات[3]، ويحتفـــظ الحرسُ في هذه الظروف بقوة الردع، وقد ظهَرَ ذلك بعدما هاجمت بحريةُ الحرس الثوري يوم 29 أغســـطس، ســـفينةً أمريكيةً غير مأهولة في الخليج (مركبة طوّافة مســـيّرة من الأســـطول الخامس للبحرية الأمريكية) في الخليج العربي تســـمَّى "ســـيل درون إكســـبلورر" مجهزة بـ"أجهزة استشعار ورادارات وكاميرات للملاحة وجمع البيانات"، وتمَّ الإفراج عنها بعد يومين من الاحتجاز[4].

---

(1) موقع "واللا" الإخباري، على خلفية الصعوبات التي تواجهها مفاوضات الاتفاق النووي: الولايات المتحدة تفرض عقوبات جديدة على إيران، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (مترجم)، (01 أغسطس 2022م)، تاريخ الاطلاع: 28 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3PRaeAs

(2) ديار ميرزا، نائب في البرلمان يهدد: إذا تماديتم، فسنطلب من المرشد تغيير فتوى صنع السلاح النووي، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (مترجم)، (11 مرداد 1401 هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 28 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3bkFpW4

(3) وكالة إيرنا، إلهيان: تشغيل المئات من معدات الطرد المركزي ردًا على العقوبات الأمريكية الجديدة / قوة إيران في المفاوضات ستزداد، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (مترجم)، ، (11 مرداد 1401 هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس 2022م. https://bit.ly/3OXIWHf

(4) سبوتنك عربي، الحرس الثوري الإيراني يعلن تفاصيل احتجاز وإطلاق قطعة بحرية أمريكية "غير مأهولة" في الخليج، (01 سبتمبر 2022م)، تاريخ الاطلاع 08 سبتمبر 2022م. https://bit.ly/3TMAYER

ولأنَّ إيـران بالتوازي مع خيار الدبلوماسـية تتبنَّى سياسـةَ تحييد أثـر العقوبات، فقد واصلَ البنك المركزي الإيراني والحكومة مسـاعيهما إلى إلغـاء أو تقليص دورِ الدولار في التفاعـل والتجـارة مع الجيران، وذلك من خلال الاتفاقيـات الثُنائية، وتم ذلكَ بالفعل بين إيران وروسـيا، وتتطلَّع إيران لخطوةٍ مماثلة مع دولٍ مثل العراق وتركيا وباكستان بوصفهم أفضل الخيارات للتوصُّل إلى اتفاقياتٍ مماثلة في هذا المجال، فضلًا عن التوجُّه لاستخدام العُملة المشفَّرة في تنفيذ عمليات الاستيراد بعدما عطَّلتها في 2018م، حيث تُساعد العُملة المشفَّرة الكيانات والأفراد على التهرُّب من العقوبات[1].

ثالثًا: تعزيز التحالفات والتحرُّكات المضادَّة

تتشـابكُ مصالـح إيران والولايـات المتحدة علـى الصعيدين الإقليمـي والدولي، في هذا الإطـار تُنسِّـق الولايات المتحدة مواقفها مع القوى الدوليـة والإقليمية، وقد ظهَرَ أثرُ ذلك في الرفض المشـترك من جانب الولايات المتحدة وأوروبـا لمطلب إيران بوقف تحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشـأن المواقع النووية المشتبه بها، فضلًا عن التنسيق رفيعِ المسـتوى مع إسـرائيل التي أوفدت كلًا من مستشـار أمنها القومي، ووزير دفاعها، إضافةً إلى رئيس الموسـاد الإسرائيلي، إلى الولايات المتحدة لمناقشة الاتفاق النووي، كما تُنسِّق الولايات المتحدة موقفها مع القوى الخليجية من أجل تهدئة مخاوفها بشأن عودة الولايات المتحدة للاتفاق النووي، وطمأنتها من خلال تعزيز إستراتيجيةٍ موثوقة لردعِ إيران وتعزيزِ التعاون الأمني والعسكري.

بالمقابـل تواصلُ إيـران تعزيزَ تعاونها مع روسـيا والصين لخلق تـوازنٍ في العلاقة مع الولايات المتحدة، ففيما يخصُّ التقارُب مع روسيا، فقد وقَّع الجانبان اتفاقًا لشراء طائرات سـوخوي، كما أجرى الروسُ تدريباتٍ في إيران على الطائرات المسـيَّرة التي تعتزمُ روسيا شراءها من إيران، لاستخدامها في الحرب على أوكرانيا، وتُفيد تقارير بأن روسيا قد بدأت تستخدمُ هذه المسيَّرات بالفعل في مسرح العمليات في أوكرانيا، كما ساعدت روسيا إيران في إطلاق القمر الصناعي الإيراني "الخيام" في مداره عبرَ محطةٍ فضائية تُديرها روسيا في كازاخسـتان، كذلك شـاركت إيران في المعرض الدولي للأسـلحة والمعدات العسكرية-الفنية بروسـيا، في محاولةٍ لجذبِ الاهتمام الدولي للمنتجات العسكرية الإيرانية، ويستعدُّ البلدان لتوقيع اتفاقية تعاونٍ ذات طابعٍ إسـتراتيجي، حيث تم تبادل مسـودَّة الاتفاقية بين وزارتي خارجيَةِ البلدين.

رابعًا: الدلالات والنتائج

تُشير تطورات العلاقات الأمريكية-الإيرانية خلال أغسطس 2022م إلى عددٍ من الدلالات والاستنتاجات أهمّها:

---

(1) وكالة إيسنا، مسؤول بالبنك المركزي: إيران تسعى لإلغاء الدولار من التجارة مع جيرانها، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (ترجمة)، (21 مرداد 1401هـ.ش)، تارخ الاطلاع: 01 سبتمبر 2022م. https://bit.ly/3QnEnYk

1. أنَّ المفاوضات النووية قد قطعت شـوطًا مهمًا، وأنَّ الطرفين على وشك المضي قدُمًا فـي خطة تُعيدُهمـا إلى الالتزام المتبادل بخطة العمل المشـتركة، وقـد مهَّد ذلك الطريق لمفاوضات حولَ تبادل السـجناء بين الجانبين، ومع ذلك تجـدُ الحكومتان معارضةً داخليةً وإقليميـة لجهودهمـا في هذا الإطار، لكـن يبدو أنَّ ذلك لا يعـوق إصرارهُما على العودة للاتفاق، الذي يبدو أنه يمثِّل أولويةً لهما خلال هذه الفترة الحرجة.

2. علـى الرغـم من أنَّ إيـران تحاولُ أنْ تُظهـرَ نجاحها في فرض وجهـة نظرها على طاولة المفاوضات، لكن المؤشـرات تُشير إلى أنها قد تخلَّت عن بعض شروطها، ومنها إزالة الحـرس الثوري من قائمة العقوبات، وكذلك عدم العودة للاتفاق بدون رفع كامل العقوبات التـي فرضتها الولايات المتحدة بعد مايو 2015م، وهو تاريخ انسـحاب ترامب من الاتفاق النووي، ناهيكَ عن شـرطها بإغلاق تحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشـأن ثلاثة مواقع مشـتبه بها، فالمقترح الأوروبي يُشـير إلى عودة متبادلة (خطوة بخطوة) وصولًا إلى إحياء الاتفاق القديم نفسـه، وهو ما كان مطروحًا منذ مرحلة مبكرة من المفاوضات خلال فترة حكومة روحاني، ومن ثمَّ فإن فريقَ المفاوضات في حكومة رئيسي ربما لم يأتِ بجديد بخـلاف تأكيده على الضمانات الخاصة بتأمين المكاسـب الاقتصاديـة للاتفاق، التي ترى إيران أنها لم تتحقَّق بعد اتفاق 2015م، فضلًا عن إجراءات التحقُّق من ذلك.

3. مـع أنَّ العودة للاتفـاق النووي تُحقِّق مصلحةً حيويةً للطرفـين، لكن من الواضح أنَّ أجواءَ انعدام الثقة تحولُ دون حدوث اختراق في بقية القضايا الخلافية، لهذا فإن الجانبين حريصان علَى الاحتفاظ بأوراق الضغط التي يمتلكانها، وبإسـتراتيجيات بديلة للتعامل مع هذه الخلافات العميقة، ومن ثمَّ من المتوقَّع ألَّا يُنهيَ أيٌّ اتفاق محتمل صيغةَ العداء التاريخية والمتأصلة، لا سـيما أنَّ من يهيمنُ على السـلطة في إيران هو التيار المتشدِّد والذي يرى أنَّ العداء للولايات المتحدة أحد مسـوغات شـرعيته التي قد تهتزُ في حالة تطبيع العلاقات؛ ولهذا فقد استبعدَ رئيسي إجراءَ مقابلة مع الرئيس بايدن على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2022م.

4. وفَّرت التطورات على السـاحة الدولية الظروفَ المناسـبة لتحـرُّكات إيران من أجل التغلُّب على العقوبات وحلِّ المشاكل بمعزلٍ عن الاتفاق النووي، حيث تعزَّزت العلاقة بروسيا، وتم دفعُ التعاون قدُمًا، فضلًا عن التعاون مع الصين، ودول الجوار والقوى المناهضة للولايات المتحـدة، ومع أنَّ هذه التحرُّكات قد أثمـرت نتائجَ مهمة، غير أنها لا تُغني إيران عن إعادة إحياء الاتفاق النووي، بما يحملُه من مكاسـب اقتصادية هائلة، إذا ما تحقَّقت سوفَ تُسهم في دعم شـرعية النظام ومعالجة المشـكلات التي تواجهُه، فضلًا عـن أنَّ العودةَ للاتفاق تحمي مكتسبات إيران التقنية على المستوى النووي.

خلاصة

تقتـربُ الولايات المتحـدة وإيران من العودة لإحياء الاتفاق النـووي بعد أنْ أبدى الطرفان مرونةً في التعاطي مع المقترح الأوروبي للعودة للاتفاق، والذي يشملُ خارطةَ طريق مدَّتها أربعة أشـهر، تنتهي بإحياء اتفاق 2015م، خلال هذه الفترة سـوف يختبرُ كلُّ طرفٍ مدى

التـزام الطـرفِ الآخر، حيث ترغبُ الولايات المتحدة في السـيطرة علـى البرنامج النووي الإيراني وإعادتِه خطواتٍ إلى الوراء، وتترقَّب إيران تحقيقَ المكتسبات الاقتصادية للاتفاق، وعـودةَ صادراتِهـا وتعاملاتها المالية مع العالـم، بما يحلّ أزماتها الداخليـة، لكن لن يمنع ذلـك مـن وجود خلافـاتٍ عميقة حول عددٍ مـن القضايا غير النووية، والتي سـتظلّ تُلقي بظلالها على العلاقات بينَ البلدين؛ وبالتاليً على الأرجح سـتُواصل إيران جهودها لتأمين أيّ انتكاسـة محتملة في المسـتقبل، بحيث تكـون أكثر مناعةً وحصانة فـي مواجهةِ عودةِ الضغوط والعقوبات، وربما تساعدُها تحولاتٌ إقليميةٌ ودولية في ذلك.

إيران وأوروبا

في شهر يوليو 2022م، ناقشَ ملف العلاقات الإيرانية-الأوروبية، تصديق البرلمان البلجيكي على تشريعٍ مثيرٍ للجدل حول تبادُل السجناء مع إيران، والقلق الأوروبي من مصير المفاوضات النوَوية والتحذيرات الفرنسية من نفاد الوقت. وفي هذا الشهر سوف نتناول آخر التطورات في العلاقة بين الطرفين عبر تناول المحاور التالية: التوترات الجديدة في العلاقات السويدية-الإيرانية، وموقف كلٍّ من الاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة من مفاوضات إحياء الاتفاق النووي.

أولًا: توترات جديدة في العلاقات السويدية-الإيرانية

شرَعت السويد في 25 أغسطس في محاكمة شقيقين سويديين من أصلٍ إيراني، هما بيمان كيا وبيام كيا، بتهمة التجسس لصالح إيران، الجدير بالذكر هنا أن السلطات السويدية سبق أن اعتقلتهما في عام 2021م بنفس التهم[1]. أما المعلومات المفصَّلة حول ماهيةِ القضية فستُكشَف لاحقًا عند النطق بالحكم رسميًّا أمام محكمة إستوكهولم الجزائية في الشهور المقبلة، ولكن ستبقى إجراءات سير المحاكمة سريةً حتى ذلك الحين، وأفادت تقارير أن بيمان كان يعمل محققًا في السويد في «الشرطة السرية SÄPO» وعمِل أيضًا في «الاستخبارات العسكرية «MUST، و«مكتب الحيازة الخاصة KSI»، وهو أعلى سلطة في الاستخبارات العسكرية السويدية وأكثرها سرية، وكانت طهران قد استدعت سفيرها في استوكهولم في يوليو الماضي للتشاور بعدما حكمَت محكمة سويدية على حميد نوري بالسجن المؤبَّد لضلوعه في إعدام سجناء سياسيين في عام 1988م. ورفضت إيران إدانة نوري بحجَّة أن الاتهاماتِ الموجهة إليه «باطلة ومشوَّهة وملفَّقة»، على حد قولها[2].

وفي 30 أغسطس أدانت إيران اثنين من الجنسية السويدية بتهمة تهريب المخدرات، فقد حكمَ القضاء الإيراني على سيمون كاسبر براون وستيفن كيفين جلبرت بالسجن لمدَّة خمس وثماني سنوات على التوالي، وفرضت عليهما أيضًا عقوبات مالية بتُهم تتعلَّق بالمخدرات، وقد أُلقي القبض على المتهمَيْن في نهاية شهر يوليو 2022م[3]. وفيً قضية

---

(1) Sakerhetspolisen, "Misstänkta spionbrÖderna ska åtalas – riskerar livstid," Expressen, August 25, 2022, accessed August 31, 2022, https://bit.ly/3CZfu1w

(2) "Tehran Recalls Ambassador To Sweden After Conviction Of Iranian Citizen In 1988 Mass Executions," Radio Farda, July 21, 2022, accessed September 2, 2022, https://bit.ly/3QhoSAu

(3) Maziar Motamedi, "Iran sentences Swedish nationals to prison on drug charges," Al-Jazeera, August 30, 2022, accessed September 2, 2022, https://bit.ly/3BghlgQ

قديمة، ما زالَ الباحث الإيراني-السويدي أحمد رضا جلالي يقبعُ في السجون الإيرانية بتهمة التجسس منذ عام 2016م.

على صعيد الاتفاقيات الثنائية، صدّق البرلمان الإيراني على معاهدة تسليم مطلوبين مع بلجيكا في أغسطس الماضي[1]، وفي يوليو الماضي، وافقت بلجيكا على معاهدة تبادل السجناء مع إيران[2]، ومن غير المتوقَّع أن يُطلَق سراحُ أسد اللّٰه أسدي، الدبلوماسي الإيراني الذي أُدين في بلجيكا لدورِه في التخطيط لتنفيذ عمل إرهابي في فرنسا، على الرغم من مصادقة البرلمان على بتصويت 79 نائبًا لصالح المعاهدة من أصل 131 نائبًا، بينما رفَض 41 نائبًا وامتنَع 11 عن التصويت. وعلى الرغم من أن البرلمان البلجيكي التزَم الصمت إزاءَ إطلاق سراح أسدي، يبدو جليًّا أن جميعَ الحواجز القانونية تحولُ دونَ الإفراج عنه، حيث يقضي حاليًّا عقوبة 20 عامًا بالسجن في بلجيكا، وتُخطط طهران لمبادلته مع الدبلوماسي المدان أوليفييه فانديكاستيل، البلجيكي الذي ينشط في مجال المساعدة الإنسانية، ولا يزالُ مسجونًا في إيران بتهمة التجسس منذ فبراير الماضي.

ثانيًا: الاتفاق النووي الإيراني بين الاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية

أشارَ المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي، في خطابه أمامَ «المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية» إلى حالة التحقُّق النووي مع الجانب الإيراني قائلًا: «إذا أردنا أن نقدِّم ضمانات ذات مصداقية بأن برنامج إيران النووي الكبير والمتنامي سوف يقتصرُ على الأغراض السلمية فقط، فعلى إيران أن تمنحَ مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية حقَّ الوصول إلى المنشآت النووية بما يتناسبُ مع حجم ذلك البرنامج، وعليها تزويدنا بمعلومات كاملة». وحذَّر غروسي من أن «عدم إحراز تقدم في التحقُّق من الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي سيكون له عواقب كبيرة على المشهد الأمني الإقليمي»[3].

وأكَّد غروسي الذي أجرى عدَّة زيارات لإيران منذ توليه منصبه أن «نظام الضمانات المعزَّز بالبروتوكول الإضافي وبروتوكول الكميات الصغيرة المعدل، يمكن أن يمنحنا كلَّ الثقة والطمأنينة التي نحتاج إليها لاستخدام الطاقة النووية من أجل رفاهية الناس»[4]. وأكَّد الاتحاد الأوروبي في 08 أغسطس 2022م دعمهُ «للتنفيذ الكامل والفعَّال لخطة العمل الشاملة المشتركة»[5]، ودعا الاتحاد إلى استئناف التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات التي

---

(1) "Parliament approves Iran–Belgium extradition treaty," Mehr News, August 3, 2022, accessed September 2, 2022, https://bit.ly/3THz4VO

(2) Camille Gijs, "Belgian parliament approves prisoner swap treaty with Iran," Politico, July 20, 2022, accessed September 2, 2022, https://politi.co/3qixJXT

(3) "EU Statement–EU Statement – 10th Review Conference on the Treaty on the Non–proliferation of Nuclear Weapons: Main Committee II," European Union, August 8, 2022, accessed September 2, 2022, https://bit.ly/3wTXO3y

(4) Ibid.

(5) Ibid.

تخصُّ خطة العمل الشـــاملة المشـــتركة من جانب واشـــنطن وطهران، وأضاف أيضًا: «لقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ إزاءَ توســيع إيران المتصاعد للأنشطة النووية التي تتعارضُ مع خطة العمل الشاملة المشتركة، التي لها عواقب جسيمة تتعلَّق بالانتشار النووي، ولا يمكن التراجُع عنها في بعض الأحيان. وتبتعدُ الأنشـــطة النووية الإيرانية كلَّ البُعد من كونهـــا مخصَّصةً للأغـــراض المدنية، وخصوصًا تخصيب اليورانيـــوم الذي وصل حتى 60 في المئة، ولذلك نحثُّ إيران بشـــدةٍ على التراجع الفوري عن جميع الأنشـــطة التي تتعارضُ مع خطة العمل الشـــاملة المشـــتركة والعودة إلى التنفيذ الكامل لبنود هذه الخطة، بما في ذلك جميع التدابير المتعلِّقة بالشـــفافية، لإعادة تطبيق البروتوكول الإضافي، والســـعي إلى التصديـــق عليه في أقرب وقت، وكذلك الوفاء بجميع التزاماتها بموجب اتفاقيةِ الضمانات الشاملة»[1].

كمـــا أعربَ الاتحاد الأوروبي عن قلقـــه البالغ من أن الوكالةَ الدوليـــة للطاقة الذرية لا تســـتطيعُ تأكيدَ صحة الإعلانات الإيرانية بموجب اتفاقية الضمانات الشاملة، وأن العديدَ مـــن قضايا الضمانات لا يزال معلَّقًا. وفي إشـــارة إلى القرار الأخيـــر الذي اتَّخذه مجلسُ محافظـــي الوكالة الدولية للطاقة الذرية فـــي يونيو 2022م، صرَّح الاتحاد الأوروبي قائلًا: «إننـــا نحثُّ إيران علـــى التعاون الفوري والكامل مـــع الوكالة الدوليـــة للطاقة الذرية حتى تكـــون الوكالـــة في وضع يُمكِّنها من تقديم الضمانات المطلوبة التـــي تُثبت أن برنامجَ إيران النووي مخصَّصٌ فقط للأغراض الســـلمية، كما يحثُّ الاتحادُ الأوروبي إيران على الامتناع عن القيام بأيّ أنشـــطةٍ للصواريخ البالســـتية لا تتَّفقُ مع القرار 2231 وعلى الاحترام التام لجميع قرارات مجلس الأمن إزاءَ نقلِ الصواريخ والمواد والتكنولوجيا ذات الصلة إلى الدولِ والجهاتِ غير الحكومية»[2].

ومـــعَ ذلك ما زالت إيران مصرّة على أن تُنهي الوكالة تحقيقاتها بشـــأن العثور على آثارِ يورانيـــوم غير مبرَّرة في مواقع إيرانية، إذ صرَّح رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية محمد إســـلامي: «لا نتوقَّع من المدير العام للوكالة الذرية غيـــرَ تنفيذِ مطالب الكيان الصهيوني»، وأضاف أيضًا: «لقد أرســـلنا احتجاجنا المكتـــوب من خلال مندوبنا الدائم في الوكالة، وهو ســـفير إيران لدى منظمات الأمم المتحدة التي يوجد مقرّها في فيينا. إن كلَّ ما حدث في هذه المفاوضات يهدف إلى وضع حدٍ لهذه المزاعم قَبل تنفيذ التزامات خطة العمل المشتركة الشاملة»[3]. ولكن في حقيقة الأمر، فشلت طهران في الوفاء بالتزاماتها الدولية والإفصاح عن كاملِ مخزونها النووي.

قال غَروســـي في مقابلـــة له: «إنهم يعلمون ما يجبُ عليهم القيـــام به، ولقد توصّلنا إلى اتفـــاقٍ على آليـــةِ العمل. وواجبي القانوني هو طرح الســـؤال»[4]. وشـــدَّد على الحاجة إلى

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) "IAEA Urged to Ignore Israeli Accusations against Iran's Nuclear Program," Tasnim News, August, 23, 2022, accessed September 2, 2022, https://bit.ly/3QgPrpt

(4) "IAEA chief discusses an Iran nuclear deal and war in Ukraine," PBS, August 23, 2022, accessed September 2, 2022, https://bit.ly/3CYMYNj

مستويات قصوى من حرية الوصول والتفتيش للمواقع النووية، بما في ذلك المواقع التي قَيَّدت إيران الوصول إليها منذ عام 2020م بعد انسحاب الولايات المتحدة في عام 2018م من خطة العمل الشاملة المشتركة.

ليس مطلوبًا من إيران قبول مزيد من عمليات التفتيش الضرورية، من أجل التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة فحسب، بل أيضًا الامتثال للبروتوكول الإضافي. وقد فقدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانيةَ الوصول للمعلومات بعدَ إزالة طهران لـ27 كاميرا من مواقع التصنيع ومنشآت التخزين النووية في يونيو 2022م.

ولكونها دولةً غير حائزةٍ على الأسلحة النووية وطرفًا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن إيران ملزمةٌ بموجب القانون الدولي تنفيذِ اتفاقيةِ الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتنُص «المادة 3» في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على «وجوبِ مراعاةِ تطبيقِ الضمانات المطلوبة في هذه المادة، وعلى جميع الخامات أو المواد الانشطارية المهمة في جميع النشاطات النووية السلمية المباشرة داخلَ إقليم الدولة»[1].

لم تؤتِ الجهودُ المضنية التي بذلها جوزيب بوريل رئَيسُ السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي ثمارها بعد[2]، وقد تلقَّى بوريل الذي يلعبُ دورَ الوسيط بين الولايات المتحدة وإيران في المحادثات غير المباشرة ردًّا جديدًا من طهران ما زالَ تحت الدراسة[3]. أما احتمالية إحياء الاتفاق النووي قد تبدو وشيكةً كما تُظهِرها عناوين الصحف، ولكن على أرض الواقع، أيّ على طاولةِ المفاوضات ما زالَ المشهدُ ضبابيًّا.

خلاصة

لا يزالُ نهجُ إيران تجاهَ الاتحاد الأوروبي ثابتًا، ولم تقُم حكومةٌ رئيسي بشيءٍ يُذكر من أجل تحسينِه، لذا يتوقَّع أن تبقى العلاقات السويدية-الإيرانية متوترة، وعلى الرغمِ من أن بلجيكا وافقت على اتفاقية تسليم المطلوبين، فإنّ مبادلةَ السجناء بأسد اللّه أسدي أمرٌ لا يمكن التكهُن به في الوقت الحالي.

وفي حين تخدمُ جهودُ الاتحاد الأوروبي باستضافته المحادثات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة، السياساتِ العليا، لكن يبدو أن هذه الجهود لم تنجح في تغيير سياساتِ إيران ونظرتها تجاه الاتحاد.

---

(1) "Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons," United Nations, accessed September 2, 2022, https://bit.ly/3ASkr9w

(2) Laurence Norman and Aresu Eqbali, "Iran Says Some Issues Still Pending as Deadline for Nuclear Deal Looms," WSJ, August 15, 2022, accessed August 31, 2022, https://on.wsj.com/3epgscU

(3) "EU's Borrell has received response from Iran in nuclear talks-spokesperson," Reuters in Yahoo Finance, September 2, 2022, accessed September 2, 2022, https://yhoo.it/3ela0Uo

تقريـر الحالـة الإيرانيـة

أغسطس 2022

WWW.RASANAH-IIIS.ORG

تقرير الحالة الإيرانية

أغسطس 2022

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies